جامعة عمار ثليجي الأغواط

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

أثر تقلبات أسعار الصرف على التجارة الخارجية في الجزائر للفترة 2000-2022

مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية

تخصص: مالية وتجارة دولية

إعداد الطالب: إشراف الدكتور:

❖ عبد الكريم مختار – د مراد مصطفى

لجنة المناقشة:

د/عبد الحفيظ ابراهيم.....رئيسا
د/مراد مصطفي..... .....مشرفا ومقررا
د/بوخلخال خالد سيف الدين..... .....عضوا ممتحنا

السنة الجامعية: 2023/2022.

شكر

نشكر الله عز وجل على أن وفقنا لإتمام هذا العمل...

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الفاضل المشرف " مراد مصطفى" على توجيهاته التي كان لها أثر في إنجاز هذه الدراسة، كما نتوجه بالشكر أيضا إلى الأساتذة الذين درسونا طيلة مشوارنا الجامعي.

نتقدم بالشكر أيضا إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل.

إهداء

الحمدلله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية بمذكرتنا هذه ثمرة الجهد والنجاح بفضله تعالى

أهدي هذا العمل المتواضع للذي تفانيت واجتهدت في اعداده

إلى والدي العزيزين الذان لم يبخلا لي بالعون والدعاء وكانو لي دعم وسند في إنجاز هذا العمل

إلى زوجي وأبنائي جهان – أنسام ومُحَمَّد أيهم وإلى كل إخوتي وأخواتي وكذا لا انسى المشرف مراد مصطفى دون أن أنسى أساتذة قسم العلوم التجارية

وإلى كل من ساعدني من قريب ومن بعيد في إنجاز هذا العمل بدون استثناء

عبد الكريم مخطار

الملخص:

إن تطور التجارة الخارجية على مستوى الدول المتقدمة أو النامية، تسبب في ارتفاع وتزايد مستمر فيما يخص المبادلات التجارية، كونه قد عرض العديد من الالتزامات على ما يحدث من معاملات، من أهمها انتهاج طريقة التسديد والتي يعد استخدام عملة أو مجموع عملات غير العملة المحلية شرطا فيها، باستثناء دول أخرى قد ينجم على الالتزام المذكور مجموعة من التقلبات وكذلك الاختلالات على مستوى موازين خارجية، بالإضافة إلى ما يمسها من تأثير كبير ناتج عن صدمات خارجية، وبالتالي تبرز أهمية سعر الصرف لما يلعبه من دور هام كأداة للتحكم في المتغيرات الاقتصادية، خاصة ما يمس منها الميزان التجاري، والناتج عن التشابك في العلاقات الدولية في العالم، وعليه سارعت الجزائر إلى انتهاج سياسة صرف مناسبة حتى تناسب ما يتطلبه السوق الدلي، رغبة في تحقيق غايتها وإحداث استقرار مالي ونمو اقتصادي في ظل إصلاحات اقتصادية هادفة.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف، التجارة الخارجية، الميزان التجاري، النمو الاقتصادي.

Abstract :

The development of foreign trade at the level of developed or developing countries has caused a continuous rise and increase in terms of commercial exchanges, as it has presented many obligations to the transactions that occur, the most important of which is the adoption of the method of payment in which the use of a currency or a group of currencies other than the local currency is a condition for it With the exception of other countries, the aforementioned commitment may result in a set of fluctuations as well as imbalances at the level of external balances, in addition to the significant impact of external shocks. Thus, the importance of the exchange rate emerges due to the important role it plays as a tool for controlling economic variables, especially what affects Including the trade balance, resulting from the intertwining of international relations in the world, and accordingly Algeria hastened to adopt an appropriate exchange policy in order to suit what the international market requires, desiring to achieve its goal and bring about financial stability and economic growth in light of targeted economic reforms.

Keywords : exchange rate, foreign trade, trade balance, economic growth.

فهرس المحتويات:

إهداء .....

شكر .....

ملخص I

فهرس المحتويات II

قائمة الجداول IV

قائمة الأشكال IV

مقدمة ..... أ-و

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف والتجارة الخارجية .....

تمهيد 3

المبحث الأول: مدخل إلى سعر الصرف 3

المطلب الأول: سعر الصرف 3

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على سعر الصرف أنظمته والنظريات المفسرة له 7

المطلب الثالث: أثر سعر الصرف على الميزان التجاري 11

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للتجارة الخارجي 15

المطلب الأول: التجارة الخارجية أهميتها وأسباب قيامها 15

المطلب الثاني: نظريات التجارة الخارجية الأطراف المتداخلة فيها وسياساتها 18

المطلب الثالث: أدوات التجارة الخارجية أهدافها ومخاطرها 22

المبحث الثالث: علاقة سعر الصرف والتجارة الخارجية 26

المطلب الأول: تأثير تقلبات سعر الصرف على الصادرات 27

المطلب الثاني: تأثير تقلبات سعر الصرف على الواردات 27
المطلب الثالث: علاقة سعر الصرف بالتجارة الخارجية 27
خلاصة 29
الفصل الثاني: أثر تقلبات أسعار الصرف على التجارة الخارجية في الجزائر للفترة 2000-2022 .....
تمهيد 31
المبحث الأول: تطور سعر الصرف في الجزائر 32
المطلب الأول: تطور نظام الصرف الجزائري 32
المطلب الثاني: نظم الصرف المطبقة في الجزائر 33
المطلب الثالث: تطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (2000-2020) 36
المبحث الثاني: تطور التجارة الخارجية في الجزائر 38
المطلب الأول: بنية وهيكلة الصادرات والواردات الجزائرية 38
المطلب الثاني: التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات الجزائرية 46
المطلب الثالث: الصادرات والواردات الجزائرية خلال فترة كوفيد 19. 51
المبحث الثالث: سعر الصرف والتجارة الخارجية خلال الفترة (2000 -2020). 54
المطلب الأول: سعر الصرف الرسمي في الجزائر من سنة 2000 إلى 2020. 54
المطلب الثاني: سعر الصرف والتجارة الخارجية في الجزائر من سنة 2000 إلى 2020. 56
المطلب الثالث: آليات معالجة تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على الصادرات 62
خلاصة 63
خاتمة 65
قائمة المراجع 69

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
01-02	تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار خلال الفترة (2000-2020)	36
02-02	هيكلة الصادرات الجزائرية في الفترة 2000-2017	39
03-02	هيكلة الواردات الجزائرية للفترة (2005-2016)	43
04-02	التوزيع الإقليمي للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000-2017)	46
05-02	التوزيع الإقليمي للواردات الجزائرية خلال الفترة (2005-2017)	49
06-02	تطور مؤشرات التجارة الخارجية في الجزائر في ظل جائحة كوفيد -19	51
07-02	سعر الصرف الرسمي من سنة 2000 إلى 2020.	54
08-02	الصادرات في الجزائر من سنة 2000 إلى 2020.	56
09-02	الواردات في الجزائر من سنة 2000 إلى 2020.	57
10-02	سعر الصرف الرسمي والصادرات من سنة 2000 إلى 2020.	58

قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
01-02	تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار خلال الفترة (2000-2020)	37
02-02	تطور هيكلة الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000-2017)	41
03-02	التوزيع الإقليمي للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000-2007)	48
04-02	سعر الصرف الرسمي من سنة 2000 إلى سنة 2020.	55
05-02	الصادرات من 2000 إلى سنة 2020.	57
06-02	تغيرات سعر الصرف الرسمي والصادرات في الجزائر خلال (2000-2020).	60

مقدمة

لقد شهد حجم المبادلات التجارية تزامنا مع النصف الأخير من القرن الماضي تحولات جلية، أين ازداد عدد المعاملات الاقتصادية بشكل ملحوظ، كما ارتفع حجم المؤسسات المالية والبنوك الاستثمارية، إضافة إلى ما أحدثته العولمة الاقتصادية من آثار، وعمليات تحرير التجارة وكذا المدفوعات الدولية، بغض النظر عن التحول على مستوى النظام النقدي الدولي، بحيث قد عرفت أغلب الدول انتقالا نحو تطبيق أنظمة صرف جديدة، والذي كان نتيجة لانهيار نظام بروتن وودز، ما سبب زيادة في نسبة التقلبات التي مست أسعار صرف العملات الدولية، ما دفع بدول العالم إلى اللجوء إلى سوق الصرف والسعي إلى اتباع جملة من الإجراءات والسياسات رغبة في تأمين وحماية أسعار صرفها، وبالتالي تحقيق استقرار في سوق الصرف على المستوى المحلي.

يعد سعر الصرف الأساس الذي تقوم عليه اقتصاديات مختلف دول العالم، أكانت دولة متقدمة أو نامية، وعليه تسعى أغلب الحكومات إلى اتباع سياسات هادفة، تعمل على ضمان استقرار لسعر صرف العملات الخاصة بها، من أجل تجنب دولها ما تتلقاه من معاملات طوال فترات، كما وتزداد أهمية هذا الدور على مستوى الدول النامية لأن أغلبها تعاني من انفتاح اقتصادياتها، ومن عجز كبير في ميزان المدفوعات الخاصة بها، وهذا ما يجعل منها أكثر تأثيرا بالتقلبات الاقتصادية الدولية.

يعتبر نظام الصرف والاختيار الأمثل له ذو أهمية كبيرة على مستوى العديد من بلدان العالم باعتباره أحد أبرز العوامل الأساسية لتحقيق استقرار اقتصادي خاصة خلال الفترات التي شهدت عدة تقلبات وصدمات اقتصادية غير متوقعة، وما خلفته من آثار سلبية على التجارة، بالإضافة إلى تدفقات حركة رؤوس الأموال للدول.

تحدث تغيرات سعر الصرف الأجنبي تأثيرات متباينة على الميزان التجاري، كون ارتفاع سعر الصرف للعملة المحلية الدولية يؤدي إلى ارتفاع في الأسعار النسبية لسلعتها المحلية، ما يؤدي إلى ارتفاع صادراتها وذلك بالمقارنة مع أسعار وارداتها من السلع الأجنبية، ومنه فإن ارتفاع سعر الصرف الأجنبي مقابل العملة المحلية يسهم في زيادة أسعار الواردات من سلع أجنبية وانخفاض أسعار الصادرات من سلع محلية، ما يحدث اختلالا في شروط عملية التبادل التجاري.

إن الجزائر أحد الدول التي عانت لفترة طويلة من العديد من الاختلالات المتباينة في ميزان مدفوعاتها، ما أدى إلى إحداث تدهور لقيمة العملة الوطنية، واختلاف سياسات سعر الصرف، ما تسبب في آثار كبيرة على التجارة الخارجية، والتي تعتبر ظاهرة متسلسلة مركبة تتضمن الكثير من الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية وكذلك السياسية.

كغيرها من بلدان العالم لها عملة وطنية خاصة بها تحمل معالم من تاريخها العريق عرفت عدة تغييرات حتى أصبحت ما عليه الآن، ومن المعروف عن نظام الصرف السائد في الجزائر أنه شهد عدة تحويلات أدت إلى حدوث تقلبات في سعر صرف العملة الأمر الذي انعكس على مختلف القطاعات والمؤشرات الاقتصادية وبالأخص قطاع التجارة الخارجية.

ومنه سنسلط الضوء على موضوع تأثير تقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية وذلك باعتماد الجزائر نموذجا خلال فترة (2000-2022)، محاولة منا في دراسة تأثير سعر الصرف على التجارة الخارجية، وعلى هذا الأساس وبالنظر لأهمية متغيري الدراسة وبالانطلاق مما سبق يمكن صياغة الإشكالية التالية:

"فيما يتمثل الدور الذي تلعبه تقلبات تدفق سعر الصرف على التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (2000-2022)؟"

ومن هذه الإشكالية تتفرع الأسئلة الفرعية الآتية:

- ✓ ما المقصود بسعر الصرف؟
- ✓ ماهي أهم العوامل المؤثرة على سعر الصرف؟
- ✓ ما المقصود بالتجارة الخارجية؟
- ✓ لماذا عرفت الجزائر تقلبات في قيمة الصادرات؟
- ✓ ماذا ينتج عن تقلبات سعر الصرف؟
- ✓ هل يؤثر سعر الصرف على التجارة الخارجية؟

ثالثا: فرضيات الدراسة

- ✓ المقصود بسعر الصرف هو ما يدفع من وحدات النقد الوطني للحصول على وحدة أو عدد معين من وحدات النقد الأجنبي.

- ✓ تقلبات سعر الصرف ناتجة عن التفاوت في الطلب والعرض على العملات المختلفة والذي يعكس التبادلات التجارية ما بين الدول.
- ✓ تعد التجارة الخارجية من أهم العوامل التي تساهم في خلق الثروة، وهي قائمة بالأساس على مبدأ تبادل المنافع، وتلبية الحاجات الأساسية للأفراد.
- ✓ أن الجزائر عرفت تقلبات وتباين قيمة الصادرات وكان الانخفاض خاصة خلال السنوات الأخيرة وبالخصوص سنة 2020 مع تفشي فيروس كورنا في الجزائر والعالم، وذلك راجع إلى العديد من الأسباب التي تتمثل في تقلبات سعر الصرف الإسمي، مرونة العرض والطلب عليها، حجم الإنتاج....
- ✓ إن زيادة تقلبات سعر الصرف تؤدي إلى زيادة المخاطر التي تواجه المصدرين والمستوردين، إذ أن زيادة تقلبات سعر الصرف توحي بأن هناك بيئة غير مواتية للسياسات الاقتصادية للدولة.
- ✓ هناك تأثير ناجم عن تقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية.

رابعا: أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى:

- ✓ إعطاء إطار نظري مناسب يوضح مفهوم سعر الصرف وكذلك مفهوم التجارة الخارجية.
- ✓ تسعى هذه الدراسة الى محاولة إبراز أثر تقلبات أسعار الصرف ومدى تأثيرها على التجارة الخارجية الجزائرية وكذا العلاقة النظرية لسعر الصرف والتجارة الخارجية.

خامسا: أهمية الدراسة

إن الاتجاه النامي على المستوى العالمي عامة قد أدى إلى حدوث تحرير للتجارة الخارجية وكذلك تحرير لسعر الصرف، ونظرا إلى أن كل منها يعكش تأثيرا على الآخر فإن القيام بالتعرف على العلاقة بينهما في إطارها النظري والرغبة على التحكم فيها عمليا، يمكن من التنسيق بين كل من سياسة تحرير التجارة الخارجية وأيضا سعر الصرف، ما ينتج عنه تنمية للصادرات والقدرة على التحكم في الواردات.

سادسا: حدود الدراسة

الحدود الزمنية: دراسة متغيري الدراسة خلال فترة (2000-2022).

الحدود المكانية: الجزائر –نموذجا-.

سابعا: منهج الدراسة

رغبة منا في معالجة هذا الموضوع، قد اعتمدنا على المناهج التالية:

- ✓ المنهج الوصفي وذلك من خلال عرض سعر الصرف والتطورات المتعلقة بالتجارة الخارجية.
- ✓ المنهج التاريخي وذلك عن طريق تتبع مراحل سعر الصرف.

ثامنا: مبررات اختيار الموضوع

- ✓ **المتغير المستقل:** سعر الصرف.
- ✓ **المتغير التابع:** التجارة الخارجية.

عاشرا: صعوبات الدراسة

خلال إعداد الدراسة واجهتنا العديد من الصعوبات خاصة عدم القدرة على التوصل إلى القيم المضبوطة الخاصة بكل من قيم صعر الصرف، التجارة الخارجية، الصادرات والواردات الجزائرية.

أحد عشر: الدراسات السابقة

1. **الدراسات العربية:**

- ✓ **دراسة بن عبد العزيز سمير وآخرون (2018):**

بعنوان "**أثر تقلبات أسعار الصرف على التجارة الخارجية الجزائرية (دراسة تحليلية للفترة 2001-2016)**".

تمت معالجة هذه الدراسة باستعمال بيانات إحصائية خاصة بسعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار والأورو وكذا التجارة الخارجية الجزائرية للفترة (2001-2016).

من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

- ✓ يعتبر سعر الصرف أداة فعالة في التأثير على إجمالي الصادرات والواردات.
- ✓ اعتماد الاقتصاد الجزائري بالدرجة الأولى على المحروقات يجعل منه رهينة تقلبات الأسعار العالمية للنفط.

✓ تحتوي الجزائر على قدرات هائلة من مصادر الطاقة المتجددة، ولعل من بين هذه الطاقات نجد الطاقة الشمسية ووفرة الرمال في الصحراء الجزائرية التي تستخدم في صناعة الخلايا الشمسية كبديل أكثر فعالية نظرا لأهميتها.

✓ يمكن للجزائر الاعتماد على السياحة كمصدر لتغطية قيمة الواردات كونها تتوفر على إمكانيات طبيعية هائلة، بإمكانها أن تجعل من السياحة الجزائرية قطبا سياحيا من الدرجة الأولى.

✓ **دراسة موسى شنب (2022):**

بعنوان "**أثر تقلبات سعر الصرف على أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (2000-2020)**.

من خلال إجراء دراسة تحليلية توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

✓ عرف سعر صرف الدينار الجزائري خلال فترة الدراسة استقرارا نسبيا مقابل أهم العملات الأجنبية (الدولار) إلى غاية سنة 2015 التي بدأ يسجل فيها تدهورا من سنة لأخرى، ويرجع ذلك إلى زيادة حجم احتياطات الصرف التي أصبح يزخر بها بنك الجزائر منذ مطلع الألفية الثالثة عقب ارتفاع أسعار البترول في الأسواق الدولية.

✓ إن سياسة تسيير سعر صرف الدينار الجزائري المتبعة من طرف بنك الجزائر خلال فترة الدراسة في إطار السياسة المسماة "التعويم المدار" لمعدل صرف الدينار مقابل العملات الصعبة الرئيسية لم تصل لمستوى الفعالية المنتظرة في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية نظرا لارتباط هاته الأهداف بتغيرات الوضع الدولي كتقلبات أسعار البترول.

✓ **دراسة مُحَّد الهادي وسنوني سماعين (2019-2020):**

بعنوان "أثر تغيرات سعر الصرف على التجارة الخارجية –الجزائر نموذجا دراسة قياسية خلال الفترة (2000-2016).

تمت هذه الدراسة اعتمادا على المراجع المتخصصة والتقارير والإحصائيات من الجهات المختصة.

وقد تم التوصل من خلالها إلى النتائج التالية:

- ✓ تبين لنا أن سعر الصرف يتم من خلاله مبادلة عملة بعملة أخرى في نطاق التجارة الخارجية.
- ✓ تعتمد صادرات الجزائر في أغلبها على منتج وحيد ألا وهو البترول.
- ✓ كما يلعب سعر الصرف دور المعالج الذي يهدف إلى إجراء تحسينات وكذا إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات وعالج مختلف اختلالاته.

اثني عش: تقسيمات الدراسة

بدأنا دراستنا بمقدمة عامة وعرض لبعض الدراسات السابقة لتشمل بعدها دراستنا فصلين بالإضافة إلى خاتمة عامة ذكرنا فيها أهم النتائج والتوصيات المتعلقة بالموضوع.

حيث تضمن الفصل الأول على إطار نظري حول كل من سعر الصرف والتجارة الخارجية، والذي تضمن ثلاثة مباحث وقد تم في المبحث الأول التطرق إلى مدخل إلى سعر الصرف وذلك من خلال تناول تعريف لسعر الصرف العوامل المؤثرة عليه أنظمته والنظريات المفسرة له بالإضافة إلى أثره على الميزان التجاري أما المبحث الثاني فتطرقنا فيه إلى مدخل للتجارة الخارجية، ليليه المبحث الثالث والذي عرضنا من خلاله العلاقة التي تربط سعر الصرف بالتجارة الخارجية.

بينما احتوى الفصل الثاني تحت عنوان ثر تقلبات أسعار الصرف على التجارة الخارجية في الجزائر للفترة 2000-2022، والذي ضم ثلاثة مباحث أيضا، حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى تطور سعر الصرف في الجزائر، أما المبحث الثاني فتضمن تطور التجارة الخارجية في الجزائر، أما المبحث الثالث فقد تناولنا من خلاله سعر الصرف والتجارة الخارجية خلال الفترة (2000 -2020).

الفصل الأول:

الإطار النظري لسعر الصرف والتجارة الخارجية

تمهيد:

تعتبر النقود وكيفية التعامل بها من أسس تحديد كتلة النقود، وبانتشار العولمة انتشارا واسعا على مستوى الكثير من الدول، أصبحت الدول تعتمد على بعضها في العديد من المعاملات ورغبة في تحقيق العديد من الخدمات، وهذا ما فرض على الدول تحديد قيم لعملاتها، وهذا ما يطلق عليه سعر الصرف، والذي يعد مؤشر اقتصادي هام.

تتم المعاملات الخاصة بسعر الصرف تبعا للتفاعل الحادث بين للعرض والطلب داخل السوق ويتم تحديد تلك المعاملات في مكان محدد والذي يعرف بسوق الصرف، وبالنظر إلى الأهمية البالغة التي تمس هذا الموضوع، وضع الباحثون مجموعة من النظريات من أجل الاستناد إليها خلال الدراسات، وتبيين مدى ارتباطه مع الميزان التجاري وبالتالي أثره على التجارة الخارجية

وعليه سنحاول التطرق في هذا الفصل إلى:

- مفاهيم متعلقة بسعر الصرف.
- سياسات سعر الصرف والأنظمة والنظريات المفسرة له.
- أثر سعر الصرف على الميزان التجاري.
- عموميات حول التجارة الخارجية.
- أثر سعر الصرف على التجارة الخارجية

المبحث الأول: مدخل إلى سعر الصرف.

رغبة في قياس مدى حجم المبادلات المالية أو التجارية، يعتبر سعر الصرف أهم وسيلة لذلك، ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى مفهوم سعر الصرف حسب نظرة العديد من الباحثين وأهميته، العوامل المؤثرة فيه والأنواع المختلفة لأنظمته بالإضافة إلى النظريات التي اعتمدت رغبة في إيجاد تفسير له وبيان علاقته بالميزان التجاري.

المطلب الأول: ماهية سعر الصرف.

إن موضوع سعر الصرف بالغ الأهمية، وذلك ما دفع العلماء والباحثين في المجال الاقتصادي إلى الاهتمام به، وبالتالي إعطاء تعاريف متباينة له كل حسب نظرته.

أولا: مفهوم سعر الصرف وأهميته.

يعرف سعر الصرف على أنه "عدد وحدات من عملة تسمى (عملة التسعير)، مقابل وحدة واحدة من عملة بلد آخر تسمى (العملة الأساسية)، أي أنه عبارة عن المعدل الذي يتم من خلاله تبادل العملات، مع أنه من المتعارف عليه في سوق المعاملات الأجنبية أنه دوما تكون العملة الضعيفة هي عملة التسعير، والعملة القوية هي عملة الأساس، وذلك لأجل أن يكون سعر الصرف أكثر من الواحد[1].

يعرف سعر الصرف على أنه" نسبة مستوى السعر العالمي للسلع المتاجر بها، إلى الأسعار المحلية مقاسا بعملة مشتركة"[2]، وهو أيضا "السعر الذي يتم من خلاله مبادلة عملة بأخرى"[3].

عرف كذلك بأنه" النسبة التي يحصل على أساسها مبادلة النقد الأجنبي بالنقد الوطني"[1].

---

[1]- جمال مساعدية، شريف غياط، **العوامل المؤثرة في سعر الصرف في ظل نظام التعويم "دراسة بيانية"**، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 10، العدد 02، 2019، ص 19.

[2]- أسماء فيحان المورقي العتيبي ونشوى مصطفى علي مُحَمَّد، **أثر الأجور على سعر الصرف الإسمي**، الدروس المستفادة من التطبيق على الاقتصاد المصري خلال الفترة 1990-2015، ص34.

[3]- محجوب قصي ومُحَمَّد صالح بابا، **العلاقة ما بين معدل التضخم والتغيرات في سعر الصرف والميزان التجاري في السودان للفترة 1999-2017**، مجلة أبحاث كمية ونوعية في العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 03، العدد 02، 2021، ص 104.

في تعريف آخر فإن سعر الصرف هو " عملية تحويل عدد وحدات من عملة معينة بعدد وحدات من عملة أخرى، أي ما يوازي قيمة أو ثمن عملة معينة مقومة في شكل وحدات من عملة أخرى، وتتطلب عملية تحويل العملات لبعضها معرفة الوسائل والأساليب وكذا مختلف القوى التي تؤثر في تحديد نسب مبادلة عملات الدول المختلفة، وبالتالي معرفة معدل أو سعر العملة الوطنية بما تساويه أو تعادله من وحدات العملة الأجنبية"[2].

مما سبق يمكننا القول أن "سعر الصرف عبارة عن سعر نسبي خاص بعملة نقدية مقارنة بعملة نقدية أخرى، مجموعة من الوحدات المتكونة من عملات أجنبية يتم الحصول عليها وذلك مقابل وحدة أخرى من عملة وطنية".

ويتضح أن هناك طريقتين لتسعير العملات وهما[3]:

1. **التسعير المباشر**: ويقصد به عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية.
2. **التسعير غير المباشر**: هو عدد الوحدات من العملة الوطنية التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية وغالبا ما تعتمد الكثير من المؤسسات على هذه الطريقة في التسعير.

ثانيا: أنواع سعر الصرف.

ينقسم سعر الصرف إلى مجموعة من الأنواع، وهي:

1. سعر الصرف الإسمي:

هو السعر الذي يعكس التغيرات التي تحدث في مستويات الأسعار في الدولتين، وبدلنا سعر الصرف الإسمي على القوة الشرائية لعملة وطنية مقابل العملة الأجنبية، وتتحدد اتجاهات تقلبات هذا السعر من خلال

---

[1]- صالح أحمد على جامع، **أثر سعر الصرف على التجارة الخارجية في السودان للفترة من 1990-2018**، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 07، العدد 02، 2020، ص 121.

[2]- عبد الرحمان الجيلاني، **أنظمة سعر الصرف وعلاقتها بالتعويم**، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 04، العدد 03، 2015، ص 07.

[3]- رشيد حفصي، **أثر أسعار النفط وأسعار الصرف على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطأة (ARDL) خلال الفترة (1980-2018)**، المجلة الإنسانية والاجتماعية، المجلد 08، العدد 02، 2022، ص 24.

الرقم القياسي لسعر الصرف الإسمي، وهذا المؤشر يقوم بدور المقياس الذي يعكس متوسط حصيلة التقلبات في قيم العملات الأخرى بالنسبة لعملة معينة، فإذا اخذنا مثلا: 17 عملة رئيسية في العالم، فإن تقلبات سعر الصرف الإسمي لعملة كل دولة من هذه الدول تعكس التغيرات في قيم عملات الدول الأخرى 16، وهذا مع إعطاء كل عملة من هذه العملات وزنا مرجحا، أو أهمية نسبية تتفق مع دور الدولة في العلاقات النقدية الدولية[1].

2. سعر الصرف الإسمي الحقيقي:

يحسب بالمتوسط المرجح لأسعار الصرف لدولة مقارنة بعملات مختلفة.

3. سعر الصرف الفعلي:

يعطي القيمة الفعلية للعملة الوطنية مقارنة بعملة أجنبية، يعكس تطور المنافسة في الأسعار لدولة ما مقارنة بدولة أخرى، إنه مقياس لأسعار السلع المحلية مقارنة بالأجنبية، عندما يتم تقييمها بعملة موحدة[2].

4. سعر الصرف الحقيقي:

يقوم سعر الصرف الحقيقي بتعديل سعر الصرف الإسمي طبقا للتغيرات في مستوى أسعار الدول، وبالتالي فهو يقيس القوة الشرائية للسلع والخدمات المحلية مقابل السلع والخدمات الأجنبية.

وتتحدد اتجاهات تقلبات السعر من خلال الرقم القياسي لسعر الصرف الحقيقي الذي يمكن اعتباره مؤشرا مرجحا تجاريا، يجمع ين كل من تقلبات سعر الصرف الإسمي وتفاضل معدلات التضخم، التي تقاس بواسطة مقارنة تكلفة وحدة العمل في الإنتاج الصناعي بعد إدخال التسويات اللازمة.

إن مؤشر تقلبات سعر الصرف الحقيقي، يبين مستوى القدرة التنافسية لأسعار سلع الدولة، فارتفاع هذا المؤشر يدل على انخفاض القدرة التنافسية للأسعار والعكس، إن مثل هذه المؤشرات التي توضح أسباب ونتائج

---

[1]–نور الدين بوالكور، **قياس أثر المستوى العام للأسعار والأرصدة النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري للفترة (1990–2013)**، مجلة حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 09، العدد 04، 2015، ص 597.

[2]– شوقي طارق، **أثر تغيرات أسعار الصرف على القوائم المالية، شهادة ماجيستير، جامعة الحاج لخضر–باتنة–**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، محاسبة، باتنة، 2009، ص ص 21/20.

تغيرات القدرة التنافسية لأسعار كل دولة، تعتبر ذات أهمية كبيرة في تحليل ودراسة أوضاع موازين المدفوعات وتطورات الأسواق السلعية والنقدية والمالية[1].

من جهة أخرى يعد تعريف سعر الصرف الحقيقي (Real Exchange Rate(RER)) بأنه نسبة الأسعار النسبية المحلية للسلع الداخلة في التجارة إلى أسعار السلع غير الداخلة في التجارة، أي ($RER=(P_t/P_n)$) الأكثر شيوعا من حيث القبول والاستخدام[2].

ثالثا: وظائف سعر الصرف.

لسعر الصرف وظائف هامة، وهي تتمثل في:

يحظى سعر الصرف بثلاث وظائف أساسية التي تمثل إمكانياته، ويمكن ذكرها كالآتي[3]:

01. **وظيفة قياسية:** يعتمده المتعاملون الاقتصاديون بغرض قياس ومقارنة الأسعار المحلية لسلعة معينة مع أسعار نفس السلعة في السوق الأجنبية. وهكذا يمثل سعر الصرف حلقة الوصل بين الأسعار المحلية والعالمية.

02. **وظيفة تطويرية:** يستخدم في تطوير صادرات معينة باتجاه سوق شريك تجاري معين، أين توجد ميزة نسبية لسلع البلد في سوق بلد آخر، وبالتالي تشجيع تلك الصادرات.

03. **وظيفة توزيعية:** يمارسها على مستوى الاقتصاد الدولي، بفضل ارتباطه بالتجارة الخارجية التي تقوم بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي، والثروات الوطنية بين أقطار العالم.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على سعر الصرف أنظمته والنظريات المفسرة له.

---

[1]- نور الدين بوالكور، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 598/597.

[2]- عائشة بلحرش، **سعر الصرف الحقيقي التوازني–حالة الدينار الجزائري**، مجلة les cahiers du mecas، المجلد 07، العدد 01، 2011، ص 151.

[3]- نوفل بعلول، **أثر نظام سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري –دراسة مقارنة مع مجموعة من الدول العربية–**، أطروحة دكتوراه، جامعة العربي بن مهيدي –أم البواقي–، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، أم البواقي، 2018/2017، ص ص 4/ 5.

تسهل عملية تبادل العملات قيام وتطور المعاملات الاقتصادية، حيث كل عملية تبادل بين دولتين ينتج عنها وضعية صرف، ويعتبر سعر الصرف من أهم المتغيرات الاقتصادية حيث يعكس العلاقات المترابطة بين الاقتصاديات الدولية كما يعبر عن المكانة الاقتصادية للدول، ويتم تحديد سعر الصرف كأي سلعة وفقا لقوى العرض والطلب في سوق الصرف بدلالة نظام الصرف المعتمد من الأنظمة المتعارف عليها، ويتحكم في تحديده متغيرات اقتصادية قد تجعله يرتفع أو ينخفض حسب الحالة، ولقد تعددت النظريات المفسرة لتغيرات سعر الصرف تبعا لتعدد أنظمته، دون أن تستطيع إعطاء تفسير دقيق ومحدد لهذا التغير، وذلك لارتباط سعر الصرف بالعديد من العوامل كالتضخم وأسعار الفائدة التي قد تتسبب في خسائر كبيرة تستوجب اللجوء إلى مجموعة من التقنيات لتجنب هذه المخاطر وتأثيراتها على الاقتصاد الوطني للدول[1]. ومن خلال هذا المطلب سنتعرف على العوامل المؤثرة على سعر الصرف، أنظمته وكذلك النظريات المفسرة له.

أولا: العوامل المؤثرة على سعر الصرف.

يتلقى سعر الصرف تأثيرا من عديد العوامل والتي يمكن ذكرها كالتالي:

1. **معدلات التضخم**: يعد التضخم من العوامل المؤثرة على سعر الصرف فارتفاع معدلاته في الداخل يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية وبالتالي يتدهور سعر صرفها.

2. **الدخول الحقيقية**: مع بقاء العوامل المؤثرة الأخرى ثابتة، نجد أن زيادة الدخل القومي الحقيقي يؤدي إلى زيادة الواردات – الأمر يتوقف على مرونة الواردات بالنسبة للدخل–وهذا يعني زيادة الطلب المحلي على العملات الأجنبية ومن ثم زيادة أسعار صرفها، ويتحقق الأثر العكسي عند انخفاض الدخل الحقيقي للدولة (ارتفاع قيمة العملة المحلية).

3. **ميزان المدفوعات**: يعد التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات من بين أهم العوامل المؤثرة في سعر الصرف، ففي حالة حدوث عجز في ميزان المدفوعات لبلد معين، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة طلبه على العملات الأجنبية

[1]–عديلة مريمت وأمال بن ناصر، **تأثير تغيرات معدلات التضخم على سعر الصرف في اقتصاد مصدر للمحروقات دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة (2002–2016)**، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، المجلد 05، العدد 01، 2020، ص ص 34/33.

لسد ذلك العجز، وبالمقابل انخفاض طلب الأجانب على عملته المحلية، مما يعني تدهور سعر صرف عملة ذلك البلد والعكس في حالة حدوث فائض.

4. **أسعار الفائدة**: إن ارتفاع سعر الفائدة على عملة معينة سوف يؤدي إلى زيادة الطلب عليها وبالتالي ارتفاع سعر صرفها مع ثبات العوامل الأخرى والعكس عند انخفاض سعر الفائدة على عملة معينة.

5. **الاستثمار الأجنبي**: إن إقبال المستثمرين الأجانب على دولة معينة سيؤدي إلى زيادة عرض العملة الأجنبية فيها، أي انخفاض سعر الصرف الأجنبي، وإذا أقبل مستثمري هذا البلد على الاستثمار في الخارج، فإن ذلك سيرفع الطلب على العملة الأجنبية وبالتالي سوف يرتفع سعر الصرف الأجنبي[1].

ثانيا: أنظمة سعر الصرف.

لأنظمة سعر الصرف أنواع متعددة ومختلفة، وهي:

01.**أنظمة سعر الصرف الثابتة**: تثبيت سعر صرف العملة إلى عملة واحدة تحدد آلية الصرف عن طريق الارتباط المباشر بعملة التدخل، وثبات الأسعار تجاه العملة المرتبط بها ما لم تتدخل لإحداث التغير في سعر الارتباط المركزي للعملة. أو سلة عملات تختار من عملات الشركاء التجاريين الأساسيين، أو من تلك المكونة لوحدة حقوق السحب الخاصة، أو ضمن هوامش تحدد مجال التقلب المسموح سواء تعلق التثبيت بعملة أو بسلة[2].

02. **أنظمة سعر الصرف المرنة (العائمة)**: أنشئ عقب انهيار النظام النقدي الدولي في ظل اتفاقية بروتن وودز الناجم عن الإلغاء التام لقابلية تحويل الدولار إلى ذهب وفقدانه لمكانته كعملة ارتكازية نتيجة التخفيضات المتتالية له، وقيام دول المجموعة الاقتصادية التسعة بترك عملاتهم تعوم مقابل الدولار[3]. ويتفرع عنه نظامين:

---

[1]– نبيل بن مرزوق وزكريا جرفي، **استخدام الترددات الزمنية المختلفة MIDAS في دراسة أثر سعر الصرف على احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر خلال الفترة 2010–2020**، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، المجلد 07، العدد 02، 2022، ص ص 76/75.

[2]– عبد الوهاب زنقيلة، **أثر تغيرات سعر الصرف على الحساب الجاري –دراسة حالة الجزائر للفترة (1990–2014) –**، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، ورقلة، 2016/2015، ص 4.

[3]– بديع حبيب راقي، **دور سعر الصرف في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في سورية**، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، قسم الاقتصاد، دمشق، 2015/2014، ص 28.

01.02. **نظام الصرف الحر (التعويم النظيف)**: يتحدد سعر صرف عملة الدولة مقابل عملات الدول الأخرى نتيجة تفاعل حركات العرض والطلب لها مقابل بعضها بعضا في سوق الصرف الأجنبي دون أي تدخل للسلطات النقدية لتلك الدولة. تكون السياسة النقدية مستقلة عن نظام الصرف وتستعمل بحرية لقيادة الاقتصاد المحلي[1].

02.02.**نظام الصرف المدار (الموجه)**: عدم ترك سعر الصرف يتقلب وفقا لتقلبات الطلب والعرض، تتدخل الدولة في سوق الصرف بهدف التخفيف من حدة التقلبات في سعر صرف العملة الوطنية[2].

03.**أنظمة سعر الصرف الوسيطية**: تثبيت سعر الصرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية والسماح لها بالتذبذب بحدود معينة وبالتالي فإنها تتوسط نظام سعر الصرف الثابت والحر، لا تمتاز بالجمود ولا يسمح لسعر الصرف بالتذبذب كثيرا ما يؤدي إلى عدم استقرار حجم التجارة الوطنية. هي مزيج بين النظام الثابت والحر[3].

04.**نظام الرقابة على الصرف**: تتمثل الرقابة في مجموعة أحكام تحظر القيام بتصرفات معينة كمنع التعامل بالعملات الأجنبية على الأفراد وقصره على الجهات الرسمية التي تتولى إدارة الرقابة على الصرف. وتوزيع كمية من الصرف الأجنبي عند الدولة على وجوه الطلب الممكنة، وبالتالي تدخل السلطات النقدية للتأثير في القوى التي تحدد سعر الصرف، بهدف تشجيع بعض الصادرات[4].

ثالثا: النظريات المختلفة المفسرة لسعر الصرف.

يمكن تفسير سعر الصرف عن طريق الاستعانة بعدة نظريات مختلفة وضعها المفسرون والباحثون، وهي:

01. **نظرية تعادل القوة الشرائية**: العلاقة بين عملتين تتحدد تبعا للعلاقة بين مستويات الأسعار السائدة في كل من الدولتين، ومنه فإن السعر التوازني الذي يستقر عنده سعر الصرف في زمن معين يعني تساوي القدرة الشرائية للعملتين، تؤثر معدلات التضخم في دولتين بعد فترة زمنية معينة على سعر الصرف نقدا لعملتي هاتين الدولتين[5].

---

[1]– بديع حبيب راقي، **مرجع سبق ذكره**، ص 28.

[2]– عبد الوهاب زنقيلة، **مرجع سبق ذكره**، ص 5.

[3]– نوفل بعلول، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 23 24.

[4]– حبيب راقي بديع، **مرجع سبق ذكره**، ص 29.

[5]– عبد الوهاب زنقيلة، **مرجع سبق ذكره**، ص 10.

02. نظرية تعادل أسعار الفائدة: ترتكز على نظرية تعادل معدلات الفائدة المغطاة وغير المغطاة:

01.02. تعادل أسعار الفائدة المغطاة: عند توظيف للمستثمرين المقيمين أرصدتهم النقدية في آذونات الخزينة المحلية أو الأجنبية التي تعطي معدل فائدة أكبر منه في السوق المحلي، فالفوارق بين معدلات الفائدة لابد أن تنعكس على المعدلات الصرف الآجل ويتم التعادل بينهما، (تقيم العلاقة بين سعر الصرف الآجل والعاجل).

02.02. تعادل أسعار الفائدة غير المغطاة: تستمد علاقة تعادل الفائدة من سابقتها، يجب أن تعامل بشكل مستقل، فالمتعاملون في سوق الصرف لا يقومون بالتغطية ضد مخاطر التغيرات الفجائية لسعر الصرف لأنه لا اختلاف بين عائد مستقبلي أكيد دون مخاطر أو غير أكيد. إدارة الأرصدة المالية تتم بالتنبؤ بتغيرات سعر الصرف المستقبلية ومتوسط العائد المتوقع للمحفظة المالية دون تردد أو قلق يترجم الخطر الذي يمكن تكبده[1].

03.02. نظرية ميزان المدفوعات: يحدد المعاملات الاقتصادية، يوفر الأسباب المؤدية لتغيرات العرض والطلب على العملات في أسواق الصرف. فميزان مدفوعات أي دولة له تأثير على مستوى سعر صرفها، العمليات المسجلة فيه تغير في العرض والطلب على العملة المحلية، بالتالي تغير في سعر صرفها، يتعدل تلقائيا في ظل سعر الصرف العائم، بتدخل البنك المركزي في سعر الصرف الثابت. العجز يؤدي لزيادة الطلب على العملة الأجنبية وبالتالي تدهور قيمة العملة المحلية في أسواق الصرف (ارتفاع سعر الصرف)، والعكس، ولشرح تغيرات سعر الصرف نركز على: **رصيد: الميزان التجاري، ميزان العمليات الجارية، العمليات المالية، ومعاملات السلع والخدمات**[2].

04.02. نظرية الأرصدة: القيمة الخارجية للعملة تتحدد على أساس ما يطرأ على أرصدة ميزان المدفوعات من تغيير، فإذا حقق ميزان المدفوعات لدولة ما فائضا يعني زيادة الطلب على العملة الوطنية يقود إلى ارتفاع قيمتها الخارجية ويحدث العكس عند حدوث عجز في ميزان المدفوعات[3].

---

[1]- فاطمة قسول، **تطور نظرية تحديد سعر الصرف الحقيقي على المدى الطويل والمتوسط والقصير**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، العدد الثامن، السنة الثامنة، الوادي، 2017، ص ص 917 918.

[2]- خديجة تواتي، **تحليل العوامل المفسرة لسعر الصرف دراسة حالة سعر صرف الدينار الجزائري**، رسالة ماجستير، جامعة عبد الحميد بن باديس –مستغانم–، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مستغانم، 2014/2013، ص ص 13 14.

[3]- صالح أحمد على جامع، **أمرجع سبق ذكره**، ص 125.

المطلب الثالث: أثر سعر الصرف على الميزان التجاري.

يعتبر سعر الصرف المرآة التي ينعكس عليها مركز الدولة التجاري مع العالم الخارجي ويظهر ذلك من خلال العلاقة بين الصادرات والواردات، فاستيراد السلع من احدى البلدان الاجنبية يزيد من الطلب على عملة هذا البلد في السوق الوطني بمعنى ان الواردات تزيد من الطلب على العملات الاجنبية وتزيد من عرض العملة الوطنية في اسواق العالم، ولكن الصادرات تزيد من الطلب الأجنبي على العملة الوطنية وتزيد من عرض العملات في السوق الوطني مما يؤدي الى حدوث اختلال في الميزان التجاري لهذه الدولة ويتم معالجة هذا الاختلال من خلال اتخاذ سياسات سعر الصرف التي تتناسب مع حالة الاقتصاد الوطني.

أولا: مفهوم الميزان التجاري وأهميته.

01. **مفهوم الميزان التجاري:**

يعد الميزان التجاري "أهم الأجزاء المكونة لميزان المدفوعات فهو الفرق بين قيم الصادرات والواردات من السلع والخدمات خلال فترة معينة، أي يعبر عن رصيد العمليات التجارية، أي المشتريات والمبيعات من السلع والخدمات"[1].

كما يعتبر الميزان التجاري الجزء الأساسي في ميزان المدفوعات كونه يبين النشاط الإنتاجي وهيكله في الدولة حيث أنه لما يحدث عجز في النشاط الإنتاجي للدولة بسبب ضعف درجة تنوعه، وضعف القدرة الإنتاجية فيه، أو ضعف درجة مرونته عن تلبية احتياجات الاقتصاد تلجأ الدولة للاستيراد لسد احتياجات اقتصادها إلى جانب أن عدم مقدرة الدولة عن توسيع نشاطها الإنتاجي وتنويعه لا يتيح لها فرصة توفير فائض في الإنتاج من أجل تشجيع عملية التصدير ما يؤدي بدوره إلى عجز في ميزانها التجاري"[2].

[1] – عبد العزيز برنه، **تقلبات أسعار الصرف وانعكاساتها على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1999–2014**، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، ورقلة، 2016/2015، ص 45.

[2] – سلمى دوحة، **أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها "دراسة حالة الجزائر"**، أطروحة دكتوراه في التعلوم التجارية، جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بسكرة، 2015/2014، ص 118.

يعرف الميزان التجاري بأنه 'الميزان الذي يعرض القيمة النقدية للصادرات والواردات خلال فترة زمنية معينة، أو الفرق بين إجمالي قيمة الصادرات والواردات، عندما تكون إجمالي صادرات الدولة أقل من إجمالي الواردات يكون عجز تجاري"[1].

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن الميزان التجاري هو "القيمة أو الفرق بين كل من صادرات وواردات أي دولة وذلك خلال فترة زمنية معينة، ويتم التعبير عنه باستعمال وحدة عملة تلك الدولة".

02.أهمية الميزان التجاري:

يعتبر الميزان التجاري أحد الأرقام المهمة في الاقتصاد لما للتجارة الخارجية من أهمية كبيرة فالدولة التي لها فائض فيه تصدر أكثر مما تستورد، ولبضائعها سعرا تنافسيا في السوق ما يساهم في ارتفاع مستوى الإنتاج والتشغيل المحليين، ويؤدي إلى زيادة الإنفاق الكلي في السوق الذي يحرك عجلة الاقتصاد نحو تحقيق معدلات نمو عالية[2].

ثانيا: تأثير تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري.

إن تغيرات سعر الصرف تأخذ أشكال عديدة ولجميعها علاقة مباشرة بتوازن ميزان المدفوعات والميزان التجاري لأن تغيرات سعر الصرف تؤثر مباشرة على المعاملات التجارية مع العالم، ويتبين هذا الأثر من خلال[3]:

01. **أثر تخفيض العملة على الصادرات:** يترتب على التخفيض جعل أسعار الصادرات أرخص نسبيا بالعملة الأجنبية ثم زيادة الطلب الأجنبي على الصادرات وبالتالي زيادة كمية وقيمة الصادرات بشرط مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات>1، ما ينعكس في زيادة عرض العملة الأجنبية يقضي على الطلب المتزايد عليها.

---

[1]– وفاء بومدين، **أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري دراسة قياسية 1990–2017**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 06، العدد 08، ديسمبر 2019، ص 345.

[2]– رشيدة جيدل، **محددات توازن الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 2000–2019**، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد 06، العدد 01، 2021، ص 78.

[3]– فتيحة مختاري، **أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وآليات علاجها**، مجلة العلوم الادارية والمالية، المجلد 02، العدد 01، جوان 2018، ص ص 15-16.

02.**أثر تخفيض العملة على الواردات:** يؤدي إلى جعل أسعار الواردات بالعملة المحلية أغلى نسبيا، ما يؤدي إلى انخفاض الطلب المحلي عليها، وبالتالي انخفاض كمية وقيمة الواردات بشرط أن تكون مرونة الطلب المحلي على الواردات>0، ثم يقل الطلب على العملة الأجنبية بما يسهم في القضاء على فائض الطلب على العملة الأجنبية.

ثالثا: العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري.

في حالة استيراد بلد ما فانه يتم التسديد بالعملة الأجنبية للبلد المصدر للمنتج حيث يقوم البلد المستورد بشراء العملة الأجنبية للبلد المصدر وبالتالي أي تغيير في المعاملات الاقتصادية يؤدى إلي تغيير في سعر الصرف، وفى حالة عجز ميزان المبادلات الجارية بمعنى أن الواردات تفوق الصادرات أي أن الطلب على العملة الأجنبية يتجاوز عرض هذه العملة وفى هذه الحالة فان قيمة العملة المحلية تميل إلى الانخفاض مقارنه مع المعاملات الأخرى، التي تستخدم في المعاملات.

ويحدث العكس في حاله الفائض أي أن الواردات اقل من الصادرات فان في هذه الحالة يكون الطلب على العملة من طرف غير المقيمين أكثر أهمية من الطلب على ألأجنبية من طرف المقيمين وذلك يعنى زيادة الطلب على العملة المحلي وبتالي يرتفع سعر صرف العملة المحلية[1].

[1]- **الشيماء امين على الحديدي وآخرون، أثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري في الفترة (1985-2015) – دراسة حالة مصر**، متاح على الموقع الالكتروني: https://democraticac.de/، تاريخ النشر: 2017/06/18، تاريخ الاطلاع: 2023/04/15، 16:51.

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للتجارة الخارجية.

تعد التجارة الخارجية من أهم العوامل التي تساهم في خلق الثروة، وهي قائمة بالأساس على مبدأ تبادل المنافع، وتلبية الحاجات الأساسية للأفراد، من خلال هذا المبحث سنتعرف على مختلف الجوانب المتعلقة بالتجارة الخارجية من أهمية، نظريات وكذا سياسات ...إلخ.

المطلب الأول: التجارة الخارجية أهميتها وأسباب قيامها

تعتبر التجارة الخارجية من أفضل القطاعات الحيوية في أي اقتصاد كان، حيث أنها تعد مؤشرا جوهريا على القدرة الإنتاجية والتنافسية للدولة، ونظرا لأهميتها البالغة فقد تعددت تعاريفها باختلاف آراء الباحثين في المجال.

أولا: مفهوم التجارة الخارجية.

تعرف التجارة الخارجية على أنها "التحركات الدولية للسلع والخدمات، ويعتبر تبادل المنتجات من السلع والخدمات بين الدول من ضروريات الحياة، حيث يتبع ذلك حصول كل دولة على ما يتوفر من منتجات ضرورية للحياة، والتي قد تتدخل ظروف طبيعية أو فنية أو رأسمالية في عدم إنتاجها لديها"[1].

وتعرف التجارة الخارجية على أنها "المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة المتمثلة في انتقال السلع، الأفراد رؤوس الأموال، تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة أو بين حكومات ومنظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة"[2].

كما يمكن تعريف التجارة الخارجية بأنها "تعبر عن العلاقات الاقتصادية التي يتم بمقتضاها تبادل الخدمات والسلع بين الدول على شكل صادرات وواردات"[1].

---

[1]- فايزة بولعجين وصورية عاشوري، **أثر الجودة المؤسسية على انفتاح التجارة الخارجية في دول شمال إفريقيا للفترة 2003-2022**، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، المجلد 11، العدد 02، 2022، ص 31.

[2]- مبارك الكوط وآخرون، **أثر تقلب سعر صرف الدينار الجزائري على التجارة الخارجية للفترة 2000 إلى 2020**، مجلة دراسات اجتماعية، المجلد 06، العدد 01، 2022، ص 51.

كما وتعتبر التجارة الخارجية بأنها "عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة بين أطراف التبادل"[2].

ثانيا: أهمية التجارة الخارجية.

تتجسد أهمية التجارة الخارجية من خلال:

1. جلب العملة الصعبة وبالتالي تسوية ميزان المدفوعات عن طريق تصريف الفائض من الإنتاج المحلي.
2. القضاء على ظاهرة البطالة بتوفير مناصب شغل.
3. تنشيط استعمال العملة المحلية.
4. جلب التكنولوجيا وتطبيق القيم الدولية على الإنتاج المحلي في المناقصة.
5. تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول[3].
6. تعتبر الوسيلة المباشرة لتعزيز العلاقات الدولية، بسبب دورها في ربط الدول معا.
7. تدعم القدرة السوقية، من خلال إنشاء العديد من الأسواق الجديدة للمنتجات المتنوعة، كما تساهم في توفير الكثير من الخدمات والسلع بالاعتماد على مبدأ التخصص الذي يوفر المنتجات بأقل الأسعار.
8. تصنف من المؤشرات المهمة لقياس القدرات الخاصة بالدول على المنافسة وتسويق المنتجات والإنتاج في الأسواق العالمية والدولية.
9. تساعد في بناء أنظمة اقتصادية قوية، وتعزز من التنمية المستدامة فيها، عن طريق توفير المعلومات الرئيسية والوسائل التكنولوجية المناسبة[1].

---

[1]– منصف بوكليخة وآخرون، **تحليل العلاقة الاقتصادية بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة من 1982 إلى 2020**، دفاتر mecas، المجلد 18، العدد 02، 2022، ص 361.

[2]– الهادي رحومة خليفة خلف الله وحسن عبد الهادي أحمد الشيباني، **مناطق التجارة الحرة كآلية لتحرير التجارة الخارجية: دراسة عن المنطقة الحرة مصراتة في ليبيا**، مجلة المعرفة، المجلد/العدد خاص، 2020، ص 201.

[3]– حبيب الرحمان غانس وأحميدة عبيدة، **التجارة الخارجية ودورها الفعال في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر**، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، المجل 08، العدد 03، 2023، ص 232.

ثالثا: أسباب قيام التجارة الخارجية.

توجد العديد من الأسباب والعوامل التي أدت إلى اعتماد الدولة على الطرف الآخر، وذلك عن طريق الاستناد إلى التجارة الخارجية، لما لها من دور فعال مهم في تنسيق وتنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية بين الدول، وهي[2]:

1. صعوبة تحقيق الاكتفاء الذاتي في كل السلع وذلك بسبب المزايدات الطبيعية والمكتسبة.
2. التخصيص الدولي واختلاف تكاليف الإنتاج.
3. اختلاف ظروف الإنتاج، فما يصلح إنتاجه وزراعته في مناطق ذات المناخ الموسمي كالموز والقهوة لا يصلح في مناخ أخر.
4. وجود فائض أو عجز في الإنتاج المحلي، مما يتطلب تصدير الفائض أو استيراد العجز منه.
5. تفاوت أسعار السلع والخدمات بني الدول نتيجة تفاوت أسعار عوامل الإنتاج.
6. اختلاف مستوى التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج من دولة إلى أخرى.
7. اختلاف ميول وأذواق المستهلكين وتفضلهم لبعض السلع والخدمات دون غيرها.
8. السعي لرفع مستوى المعيشة محليا وزيادة الدخل القومي.

بالإضافة إلى[3]:

1. اختلاف الميول والأذواق الناتجة عن التفضيل النوعي للسلعة ذات المواصفات العالمية.

---

[1]– يحي مناصري وعلي مكيد، **دراسة تحليلية لواقع التجارة الخارجية في ظل التوجهات الحديثة للتجارة الدولية**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 06، العدد 01، 2020، ص ص 833 834.

[2]– مديحة بن زكري بن علو ونصيرة شيبان، **دور إعادة تأطير وإصلاح قطاع التجارة الخارجية في تنمية الاقتصاد الوطني الجزائري (التجارة الخارجية من التقييد إلى التحرير)**، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد 04، العدد 03، 2019، ص ص 385 386.

[3]– وليد عابي، **حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة –دراسة حالة الجزائر–**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس –سطيف 01–، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سطيف، 2019/2018، ص 07.

2. اختلاف مستوى التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج من دولة لأخرى، مما ينتج عنه تفاوت الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية.

3. التخصيص الدولي في إنتاج السلع التي تتمتع في انتاجها بميزة نسبية، واستبدالها بسلع أخرى من إنتاج الدول الأخرى والتي تتمتع فيها تلك الدول بميزة انتاجها، وهذا التخصص ينجم عنه إنشاء المشروعات الكبيرة مما يؤدي إلى تقليل التكلفة نتيجة وفورات الحجم الكبير.

المطلب الثاني: التجارة الخارجية نظرياتها الأطراف المتداخلة فيها وسياساتها

من خلال هذا المطلب سنتعرف على مختلف النظريات التي ساهمت في تفسير التجارة الخارجية، بالإضافة إلى التطرق للأطراف المتداخلة فيها ثم سياساتها.

أولا: نظريات التجارة الخارجية.

رغبة في تفسير أهم الأسباب والعوامل التي تؤثر على تبادل السلع والخدمات بين مختلف الدول، ظهرت نظريات من أجل الاستناد إليها خلال إعداد الدراسات، وهي[1]:

1. **النظريات الكلاسيكية**: اعتمدت المدرسة الكلاسيكية في أواخر القرن 18 وأوائل القرن 19على نظريتها، كرد فعل على المذهب التجاري الذي ظهر، والذي يناصر تدخل الدولة في التجارة الخارجية، هذه المدرسة ترى بأن الثروة تتمثل فيما تملكه الدولة من معادن نفيسة فقط، كما تعتمد على لواء حرية التجارة بعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي. أهم نظريات هذه المدرسة نجدها فيما يلي:

1.1. نظرية التكاليف المطلقة لآدم سميث.

2.1. نظرية التكاليف النسبية لدافيد ريكاردو.

3.1. نظرية القيم الدولية لجون ستيوارت ميل.

4.1. نظرية الطلب المتبادل لمارشال ادجورت.

[1]- نورة بوكونة، **تمويل التجارة الخارجية في الجزائر**، رسالة ماجيستير، جامعة الجزائر 03، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2012/2011، ص 03-15.

2. **النظريات النيوكلاسيكية:** تعرضت النظريات الكلاسيكية في التجارة الخارجية للنقد وذلك لتبسيطها، وفرضياتها الغير واقعية، فهي أولا تفترض وجود دولتين في التعامل وسلعتين فقط، فقي الواقع لا يعبر عن قيمة أي سلعة أخرى، ولكن بثمن نقدي. والإنتاج لا ينحصر في سلعتين وإنما في كثير من السلع، كما أن النظرية تفترض أيضا، سريان قانون النفقة الثابتة ولا تبحث عن زيادة الإنتاج نتيجة خضوعه لتزايد أو تناقص التكاليف.

1.2. نظرية وفرة عوامل الإنتاج.

2.2. نظرية ليونتياف.

3. **النظريات الحديثة:** تعتمد النظرية الحديثة على تنبؤات نموذج(H-O) البسيط على افتراض حالة دولتين، سلعتين وعنصرين؛ وعلى وجه التحديد فإن النظرية مناسبة لتفسير حالات محدودة، تكون فيها دولتين أو مجموعتين من الدول تختلف بشكل كبير من حيث وفرة الموارد الإنتاجية.

1.3. أسلوب دورة الإنتاج.

2.3. التجارة الخارجية في ظل منافسة غير تامة.

3.3. زيادة التنويع في الإنتاج.

4.3. نظرية تشابه الأذواق.

5.3. تكاليف النقل والتجارة.

6.3. الممارسة اللاتنافسية.

ثانيا: الأطراف المتداخلة في التجارة الخارجية.

تتعدد الأطراف المتداخلة في التجارة الخارجية، وهي[1]:

1. **الأطراف المباشرة:** تتمثل في:

[1]– مروان عبد المالك ذنون، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، الطبعة الأولى، شركة الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2020، ص 29 30 32 33.

1.1. **المصدر**: هو الذي يقوم بشراء أو إنتاج البضاعة لبيعها في الخارج بغض النظر عن نوع البضاعة التي يتعامل بها، وقد يكون المصدرون أفراد مستقلين أو قد يظهرون على شكل شركات، كما قد تكون الدولة هي المصدرة وذلك عندما تكلف إحدى مؤسساتها بهذا العمل.

2.1. **المستورد**: الذي يقوم بمشروعه في أسواق بعيدة، ويشتري البضاعة لا بقصد إعادة تصديرها بل لبيعها في الأسواق الداخلية، ولهذا فهو يختلف عن التاجر والمستورد المؤقت والذي يستورد بقصد التصدير.

3.1.**البنوك التجارية**: يقصد بالبنوك التجارية، تلك البنوك التي تقبل ودائع الأفراد ويلتزم بدفعها عند الطلب وفي الموعد المتفق عليه، والتي تمنح قروض قصرية الأجل وهب قروض التي تقل مدتها عن ستة ويطلق عليها أحيانا (بنوك الودائع).

2. **الأطراف غير المباشرة**: وهي:

1.2.**الناقل**: تلعب عملية النقل دورا لا يستهان به في عمليات التجارة الخارجية، وتظهر أهميتها أكثر في تأثيرها على سعر البيع النهائي، ونظرا لتكلفتها الكبيرة، وكون المؤسسات لا تمتلك الإمكانيات المادية والمالية الضرورية لتنظيم عمليات النقل الدولي، فإنها توكل المهمة في أغلب الأحيان لمؤسسات نقل خاصة، ولا يبقى عليها سوى اختيار وسيلة النقل المناسبة مع طبيعة البضاعة المنقولة.

2.2.**التأمين**: نظرا لضخامة عمليات التجارة الخارجية، يستحيل تحمل أخطار نقل البضاعة من طرف المستورد أو المصدر، وعليه تتكفل شركة التأمين بتحمل الأخطار التي يحتمل وقوعها، إذ التأمين هو عملية بمقتضاها يتحصل أحد الطرفين، وهو المؤمن له مقابل دفع قسط التأمين على تعهد كتابي لصالحه.

3.2.**رجل العبور**: يعتبر القائم بالعبور على أنه أساس وساطة عمليات النقل يتدخل في عمق سلسلة المنتوج، ويمكن أن يكون وكيل معتمد لدى الجمارك مكلف بخدمات التأمين في إطار وثائق بوليصة التأمين لمختلف الشاحنين، أو ناقل ومراقب بحري، فهو يؤمن عملية العبور كمهندس أو مقاول للنقل.

ثالثا: سياسات التجارة الخارجية.

تتمثل سياسات التجارة الخارجية هي[1]:

1. **سياسة حرية التجارة الخارجية:** عبارة عن مجموعة من القواعد والإجراءات والتدابير التي تعمل على إزالة أو تخفيض القيود المباشرة أو غير مباشرة، المالية أو الكمية، للعمل على تدفق التجارة الدولية عبر الحدود لتحقيق أهداف اقتصادية معينة.

ويشكل تحرير التجارة الخارجية اليوم قاعدة أساسية من قواعد المنظمة العالمية للتجارة في عصر العولمة إذ تعتبر التجارة الخارجية المحرك الرئيسي للنمو في ظل العولمة، فتحرير التجارة الخارجية وفق هذا التوجه يرفع من حجمها ويعزز النمو الاقتصادي والمنافسة، كما يعمل على تحفيز الشركات على ابتكار وتطوير منتجاتها، وتقديم المزيد من سلعها وخدماتها في السوق والحفاظ على أسعار منخفضة وجودة عالية من أجل زيادة حصتها في السوق ما يساهم في تحسين المستوى المعيشي.

2. **سياسة الحماية التجارية:** هي سياسة تجارية تهدف إلى حماية الإنتاج الوطني من المنافسة الأجنبية استنادا إلى مجموعة من الأدوات التي تقلل من الاستيراد، بغرض حماية الإنتاج الوطني من منافسة صناعات الدول الكبرى، التي تتميز بالتقدم الفني والانتاجي والسياسات الاحتكارية، وعلى الرغم من أن سياسة الحماية التجارية تعتبر من أقدم السياسات المتبعة في التاريخ الاقتصادي، إلا أن ظهور دول صناعية جديدة وناشئة اليوم، أدى إلى زيادة حدة المنافسة بين هذه الدول وبين الدول المتقدمة كالحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، والصراع بين الاتحاد الأوروبي واليابان، جعل هذا المفهوم يتطور إلى ما بات يعرف بالخطر الجديد أو بمصطلح الحمائية الجديدة، وقد لا تتعارض الحمائية الجديدة في شكلها ومضمونها مع ما جاء في اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة، لكنها إجراءات من شأنها أن تؤدي إلى عرقلة أو تقييد حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال، وبالتالي لا يمكن الوصول للهدف الرئيسي الذي تسعى إليه المنظمة وهو تحرير التجارة بشكل كامل بين الدول الأعضاء فيها.

[1]– أنيسة بركان، **دور السياسة التجارية في تعزيز التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات في الجزائر**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، المجلد 13، العدد 01، 2022، ص ص 27 28.

المطلب الثالث: أدوات التجارة الخارجية أهدافها ومخاطرها

سنتطرق في هذا المطلب إلى الأدوات الخاصة بالتجارة الخارجية والتي تنقسم إلى أدوات سعرية وأخرى كمية، بالإضافة إلى ذكر الأهداف التي يتم تحقيقها عن طريق التجارة الخارجية وما يواجهها من مخاطر.

أولا: أدوات السياسة التجارية

1. **الأدوات السعرية:**

1.1. **الرسوم الجمركية:** وهي عبارة عن ضريبة تفرضها الدولة على السلع عندما تجتاز حدودها سواء كانت من صادرات أو واردات، فالرسم إذن ضريبة على انتقال السلع من الدولة أو إليها، وظاهر أن الرسم ينقسم إلى رسم على الصادرات ورسم على الواردات والرسوم على الصادرات رسوم نادرة، غالبا ما تكون في البلاد المنتجة والمصدرة للمواد الأولية باعتبار أن عينها يقع على الخارج، وإنما الغالب هو أن تفرض الرسوم على الواردات، وهناك نوعين من الرسوم الجمركية:

1.1.1. **الرسوم القيمة:** تفرض بنسبة مئوية معينة من قيمة السلعة، فيكفي إطلاع موظف الجمارك على الأوراق الدالة على قيمة السلعة حتى يحدد مبلغ الرسم المطلوب.

2.1.1. **الرسوم النوعية:** تفرض كمبلغ محدد على كل وحدة من وحدات السلعة، وعندئذ يكفي إطلاع موظف الجمارك على نوع السلعة أو حجمها أو وزنها، بغض النظر عن قيمتها، حتى يحدد مبلغا للرسم المطلوب[1].

2.1. **الإعانات (إعانات التصدير):** تعتبر الإعانات أحد أدوات السياسة التجارية، وهي إجراء مالي تتخذه الدولة بغرض تخفيض التكلفة الكلية للإنتاج في مشروع أو صناعة معينة، وعادة ما تقصد الدولة من هذه الإجراءات تدعيم منتجات مشروعاتها التي يصعب عليها الصمود في السوق التنافسي أمام منتجات المشروعات الأجنبية ذات الميزة النسبية وتنقسم من حيث تطبيقها إلى نوعين:

[1] – سماعين جوامع وصليحة جعفر، **أهمية أدوات سياسة التجارة الخارجية في تعزيز الشراكة والتدويل حالة بعض الشركات الجزائرية**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 06، العدد 02، 2021، ص 263.

1.2.1. **إعانات على نطاق واسع**: وهي التي تمنح إلى كافة القطاعات الإنتاجية.

2.2.1. **إعانات على نطاق ضيق**: وهي التي تطبق على صناعة أو مشروع.

يمكن أن تكون الإعانة مباشرة، وتتمثل في رفع مبلغ معين من النقود يحدد على أساس قيمي أو نوعي، أو غير مباشرة، وتتمثل في منح المشروع بعض الامتيازات لتدعيم مركزه المالي، ويقلل من أهمية الإعانات ما تفرضه الدول الأخرى من رسوم إضافية تعرف بالرسوم التعويضية على دخول السلع المدعمة لأراضيها[1].

3.1.الإغراق: وهو أحد الوسائل التي تتبعها الدولة للتمييز بين الأثمان السائدة في الداخل والخارج، حيث تكون هذه الأخيرة منخفضة عن الثمن الداخلي للسلعة، مضافا إليه نفقات وغيرها من النفقات المرتبطة بانتقال السلعة من السوق الوطنية إلى السوق الأجنبية وينقسم إلى ثلاثة فروع:

1.3.1. الإغراق العارض: والذي يفسر بظروف استثنائية طارئة.

2.3.1. الإغراق قصير الأجل والمؤقت: الذي ينتهي بتحقيق الغرض المنشأ من أجله.

3.3.1. الإغراق الدائم: المرتبط بسياسة دائمة تستند إلى وجود احتكار في السوق الوطنية يتمتع بالحماية.

4.1.**تخفيض سعر الصرف**: تقوم الدولة بتخفيض قيمة عملتها الوطنية بالنسبة للعملات الأجنبية لتحقيق عدد من الأهداف منها تشجيع صادرات البلد، وتخفيض الواردات، فبهذا الإجراء يصبح ثمن السلع المحلية أقل من ثمن السلع الأجنبية مما يكسبها ميزة تنافسية، وفي نفس الوقت يرتفع ثمن السلع المستوردة أمام المحلية[2].

2. الأدوات الكمية:

1.2. **نظام الحصص**: يقصد بنظام الحصص أن تضع الدولة حدا أقصى للكمية أو للقيمة التي يمكن استيرادها من سلعة معينة خلال مدة محدودة[3].

[1]- وليد عابي، **مرجع سبق ذكره**، ص 51.

[2]- سماعين جوامع وصليحة جعفر، **مرجع سبق ذكره**، ص 263.

[3]- وليد عابي، **مرجع سبق ذكره**، ص 54.

2.2. **ترخيص الاستيراد:** يقصد بتراخيص الاستيراد تلك التراخيص أو التصاريح التي تمنح للأفراد والهيئات، قصد استيراد سلعة معينة من الخارج وهي تعتبر إحدى وسائل الرقابة المباشرة على التجارة الخارجية.

3.2. **الأدوات التنظيمية:** وهي الوسائل والإجراءات التي تتدخل الدولة من خلالها في تنظيم قطاع التجارة الخارجية على النحو الذي يحقق أهدافها[1].

ثانيا: أهداف قيام التجارة الخارجية

وهي[2]:

1. الاستفادة القصوى من فائض الإنتاج، إذ التصدير يؤدي إلى زيادة الناتج الوطني مما ينعكس على وضع العمالة، وتوفير السلع الضرورية والأساسية، والعكس صحيح. إذ أن ضعف التصدير يؤدي إلى خسارة في الناتج الوطني وتخفيض مساهمة الدولة وزيادة البطالة وتدهور المستوى المعيشي للأفراد.
2. استيراد السلع الضرورية التي لا يمكن إنتاجها محليا لسبب ما، فعلى سبيل المثال يمكن استير اد الآلات والمعدات الضرورية اللازمة لبناء مصنع نسيج، إذ يمكن أن يوفر هذا المصنع العديد من فرص العمل، وبالتالي المساهمة في عملية التنمية.
3. استيراد السلع الضرورية التي لا يمكن إنتاجها محليا لسبب ما، فعلى سبيل المثال يمكن استير اد الآلات والمعدات الضرورية اللازمة لبناء مصنع نسيج، إذ يمكن أن يوفر هذا المصنع العديد من فرص العمل، وبالتالي المساهمة في عملية التنمية.
4. إحلال الواردات، وهذا يتوقف على عنصر التكلفة، فإذا كانت السلع يمكن إنتاجها محليا بتكاليف معقولة، فإن مثل هذا الإنتاج يمكن أن يسبب مشاكل إدارية ورأسمالية ومشاكل في القدرات الفنية أيضا، إلا أنه يساعد على ترويج السياسة التجارية، وبالتالي يمكن من القيام بعمليات التصدير المهمة.
5. نقل التكنولوجيا والتقنية لبناء وإعادة هيكلة البنى التحتية للدولة.

[1]- سماعين جوامع وصليحة جعفر، **مرجع سبق ذكره**، ص 263.

[2]- وليد عابي، **مرجع سبق ذكره**، ص 07.

6. الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات باعتبارها السبيل الوحيد أمام الدول النامية للعبور الآمن، وتضييق الفجوة القائمة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية.

7. دراسة موازين المدفوعات للدول، ونظم أسعار الصرف فيها ومعالجة الاختلاف في موازين المدفوعات.

8. دراسة السياسات التجارية المتبعة من قبل تلك الدو ل في مجال التجارة الخارجية كسياسة الحماية أو الحرية وغير ذلك.

9. دراسة العلاقات الدولية في إطار التكتلات الدولية وسماتها المميزة.

ثالثا: مخاطر التجارة الخارجية

قد تترتب عن التجارية الدولية جملة من المخاطر قد تتعلق في فهواها بمخاطر مالية أو مخاطر لا يظهر تأثيرها إلا في المدى البعيد على المؤسسة المصدرة وقد تأتي من جراء عملية التبادل بين المتعاملين أو بسبب الظروف التي تتعرض لها إحدى الدولتين سواء تعلق الأمر بظرف سياسي طارئ أو اقتصادي ويمكن حصر أغلبية المخاطر، بعبارة أدق بالرغم من تطور التجارة الدولية، وتعدد الوسائل التي تضمن تأدية المبادلات التجارية الدولية على أحسن وجه، نجد هناك عدة مخاطر مختلفة قد تنجم عن عمليات الاستيراد والتصدير، وتنقسم هذه المخاطر على أساس الطلبية والإرسال، ومرحلة الاستلام.

عموما يمكن التحكم في المخاطر ما بين الطلبية والإرسال، كون البضاعة ما زالت تحت سيطرة المصدر، ولكن بعد إرسالها تخرج من هذه السيطرة أين تنتقل مسؤولية البضاعة من المصدر إلى المستورد، هذا الأخير الذي يتحمل أي خطر يأتي فيما بعد إلا إذا نص العقد التجاري على غير ذلك[1].

[1]– عبد القادر بن شني، **تسيير عمليات التجارة الدولية**، مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة الثالثة، تخصص تجارة دولية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2022/2021، ص ص 32/31.

المبحث الثالث: علاقة سعر الصرف والتجارة الخارجية

يعد سعر الصرف أحد الأساليب التي تعتمدها السلطات النقدية رغبة منها في معالجة أي خلل على مستوى ميزان المدفوعات، وعليه ومن خلال هذا المبحث سنوضح العلاقة التي تربط كل من سعر الصرف والتجارة الخارجية.

المطلب الأول: تأثير تقلبات سعر الصرف على الصادرات

إن زيادة تقلبات سعر الصرف تؤدي إلى زيادة المخاطر التي تواجه المصدرين والمستوردين، إذ أن زيادة تقلبات سعر الصرف توحي بأن هناك بيئة غير مواتية للسياسات الاقتصادية للدولة، وبهذا فإن تقلبات سعر الصرف تخفض من حجم التجارة الخارجية، إذ أن الدول التي تتمتع بهيكل إنتاج وتجارة متنوعين تعد أكثر قدرة على الاستجابة لتقلبات سعر الصرف، والعكس في حالة الدول التي تتميز بهيكل إنتاج وحجم تجارة أقل وفي حالة تخفي قيمة العملة المحلية يكون التأثير من خلال انخفاض أسعار السلع المحلية مقارنة بالأسعار الأجنبية وارتفاعها داخليا وذلك للأسباب التالية:

1. ارتفاع أسعار المواد الأولية المستوردة اللازمة للإنتاج المحلي يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وبالتالي ارتفاع الأسعار.
2. ارتفاع أسعار الواردات على بعض السلع الاستهلاكية، حيث يؤدي ارتفاع أسعارها إلى ارتفاع نفقات المعيشة.
3. نتيجة توقع المستهلكين ارتفاع أسعار السلع في المستقبل بعد تخفي قيمة العملة سوف يجعلهم يقبلون على شراء السلع الاستهلاكية قبل حدوث الارتفاع المتوقع في الأسعار، ما يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب على هذه السلع والذي يترتب عنها للزيادة الفعلية في الأسعار[1].

[1]- سمير بن عبد العزيز، **أثر تقلبات أسعار الصرف على التجارة الخارجية الجزائرية دراسة تحليلية للفترة 2001-2016**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 04، العدد 03، 2018، ص 123.

المطلب الثاني: تأثير تقلبات سعر الصرف على الواردات

إن تخفيض قيمة العملة المحلية يجعل أسعار الواردات أكثر ارتفاعا داخليا، أما سعرها مقوما بالعملة الأجنبية فيظل دون تغيير وبالتالي فإن حجم الواردات بالتأكيد سوف يتقلص، ومنه ستنخفض الكمية المطلوبة من الصرف الأجنبي، فبالنسبة للسلع الاستهلاكية يؤثر التخفيض على كمية الواردات و يتزايد حجمها من هذه السلع، فتخفي قيمة العملة يخف الدخل الحقيقي المتاح ومن ثم الاستهلاك ما يؤدي إلى اتجاه الواردات الحقيقية من السلع الاستهلاكية إلى التراجع، أما إذا ما تعلق الأمر بالسلع الرأسمالية والمواد الأولية المستوردة فعادة ما تشكل نصيبا وافرا في مكونات الناتج المحلي، ومن ثم تأثير التخفي على استيرادها يتوقف على مدى قدرة الدول النامية على إحلال المواد الأولية المستوردة وقدرتها على تغيير تقنيات الإنتاج فيها بالشكل الذي يمكن من استغلال الموارد المحلية، وهذا الأمر ليس بالهين حتى وإن توفرت الإمكانية لذلك فإنها تتطلب فترة من الزمن قد تكون طويلة ومكلفة، غير أن إمكانية الإحلال تكون كبيرة بالنسبة للمواد الأولية مقارنة بالنسبة للسلع الرأسمالية، أما في حالة ارتفاع قيمة العملة أو لجوء الدولة إلى رفعها بغية تقليل أعباء وارداتها على الميزان التجاري يؤدي إلى زيادة حجم الواردات من الخارج مما يؤدي إلى زيادة المعروض المحلي من السلع فتنخفض الأسعار، إضافة إلى خفض تكلفة الإنتاج نتيجة خفض تكلفة الواردات من الموارد الخام [1].

المطلب الثالث: علاقة سعر الصرف بالتجارة الخارجية

مع انهيار النظام النقدي الدولي الذي اعتمد على نظام الصرف الثابت و بداية تطبيق نظام الصرف المرن في بدية السبعينات زاد من عدم اليقين بخصوص القيم المستقبلية لأهم العملات الأجنبية الأمر الذي أدى إلى التساؤل حول الآثار السلبية التي يمكن أن يخلفها عدم اليقين في قيمة العملات على التجارة الدولية في هدا الصدد لاحظت الجات أن المبادلات التجارية الدولية عرفت تراجعا طيلة المدة التي عاقبت تطبيق هدا النظام لهدا طالبت من صندوق النقد الدولي أن يباشر بحوث حول هده العلاقة والتي أسفرت على أنه لا يوجد بالضرورة علاقة سلبية ما بين الظاهرتين.

[1]– سلمى دوحة، **مرجع سبق ذكره**، ص 132.

إن العلاقة ما بين تذبذبات سعر الصرف والتجارة الدولية ترتكز أساسا على سلوك المصدرين والمستوردين داخل بيئة اقتصادية تتميز بعدم الاستقرار وغياب اليقين بشأن قيمة العملات الأجنبية، في ظل هده الظروف يتحمل المتعاملين في التجارة الدولية مخاطر الصرف الأمر الذي قد يدفعهم إلى تقليص تدخلاتهم في الأسواق الدولية وبالتالي التأثير بشكل سلبي على المبادلات التجارية، كما أنه في ظل توفر وسائل التغطية من خطر الصرف وتنوعها يمكن أن يكون وقع التأثير ضعيف[1].

كما يمكن أن تؤثر أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي من خلال تأثيراتها على نسبة تراكم رأس المال الفيزيائي، فالبعض يقول أن الاستثمار سيميل أن يكون أعلى تحت نظام سعر الصرف الثابت بسبب تخفيض عدم اليقين، أسعار الفائدة الحقيقية و تقلبية وتغيرية سعر صرف العملة، من ناحية أخرى الأسعار الثابتة يمكن أن تؤدي إلى عدم المساعرة التي تشوه فعالية وكفاءة تخصيص الاستثمار عبر القطاعات.

علاوة على ذلك فإن Bohm and Funke (2001)، أثبت أن تقلب العملة وبغض النظر عن طبيعة نظام سعر الصرف ربما يمارس فقط أثر صغير على مستوى الاستثمار المنفق، فالأدبيات التجريبية على أنظمة سعر الصرف والاستثمار قد أظهرت نتائج متباينة[2].

[1]– رابع شويعل ومروان بوجريدة، **أثر تقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية دراسة حالة الجزائر (2005–2016)**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد الصديق بن يحي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جيجل، 2018/2017، ص ص 46 47.

[2]– سمير شرقوق ووهيبة قحام، **نظام سعر الصرف والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980–2014**، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 04، العدد 06، 2016، ص 211.

خلاصة الفصل:

إن سعر الصرف والذي يعد سعر عملة دولة ما بالنظر لقيمة عملة دولة أخرى، عبارة عن أهم العناصر والمؤشرات في الاقتصاد الدولي، كونه يؤثر على النشاط الاقتصادي من العديد من الجوانب، كما أن له تأثيرات فيما يخص كلا من التصدير والاستيراد أي التجارة الخارجية، وذلك من خلال التأثير على كل ما هو محلي ويباع للأجانب، ويعتبر التخفيض من سعر الصرف محسن أساسي لقيمة العملة بغية محاربة التضخم، وقد جاءت الكثير من الدراسات تحمل عدة أنواع من الأنظمة منذ القدم، والمتتالية حيث تكمل بعضها وتعتبر حلول للمشاكل التي كانت تواجه النظام فيما سبق.

يعد سعر الصرف من أحد أهم أدوات السياسة الاقتصادية، كونه آلية فعالة لحماية الاقتصاد المحلي للبلاد، وتتباين تأثيرات سياسة سعر الصرف في الاقتصاد على مدى استقرار السعر الأمثل، وهنا تبرز الأهمية العالية له.

إن التجارة الخارجية لازمة وحقيقة أساسية لا يمكن لأغلب دول العالم أن تتخلى عنها وهذا من خلال التطرق إلى أهمية التجارة الخارجية ومعرفة أسباب قيامها كطبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية وكذلك معرفة مختلف النظريات المفسرة للتجارة الخارجية والمتمثلة في النظرية الكلاسيكية والنظرية النيوكلاسيكية والنظرية الحديثة هذا بالإضافة إلى التطرق لتأثير سعر الصرف على التجارة الخارجية وذلك من خلال أثر رفع قيمة العملة أو أثر تخفيض قيمة العملة على التجارة الخارجية.

الفصل الثاني:

أثر تقلبات أسعار الصرف على التجارة الخارجية في الجزائر للفترة 2000-2022

تمهيد:

تطرقنا في الفصل الأول إلى مختلف جوانب سعر الصرف والتجارة الخارجية، كما تعرفنا على العلاقة بينهما، والتي تربيط بين تقلبات سعر الصرف والتجارة الخارجية والتي تستعمل فيها مختلف العمولات الدولية لتسوية الصفقات المبرمة مع العالم الخارجي، وقد عرفت في الآونة الأخيرة بعض العملات الدولية خاصة الدولار والأورو اضطرابات حادة وهذا ما أثر بشكل ملحوظ على الاقتصاد بسبب العلاقة الوطيدة بين قطاع التجارة الخارجية وهاتين العمليتين، إذ تحمل معظم صادرات الجزائر بالدولار ويستعمل الأورو في تسديد إرادتها كون معظمها من الاتحاد الأوروبي وهذا ما يجعل الجزائر تتعرض لمخاطر تقلبات أسعار هاتين العمليتين.

سنحاول التطرق في هذا الفصل إلى:

- ✓ تطور سعر الصرف في الجزائر.
- ✓ تطور التجارة الخارجية في الجزائر.
- ✓ سعر الصرف والتجارة الخارجية خلال الفترة (2000 -2020).

المبحث الأول: تطور سعر الصرف في الجزائر

تعتبر الجزائر من بين البلدان النامية التي اعتمدت بعد استقلالها على برامج اقتصادية منتهجة في ذلك خططا تنموية من أجل النهوض باقتصادها، تعد سياسة سعر الصرف من بين السياسات المتعددة التي تلجأ إليها السلطات النقدية من أجل إدارة الاقتصاد الوطني ودعم نموه والحد من اختلال توازنه، فهي تسعى إلى فهم تغيرات سعر الصرف لكي لا تكون عاقبتها وخيمة على الأعوان الاقتصاديين، وبهذا فهي تعتبر جزءا من السياسة الاقتصادية تسمح بتحقيق أهداف التشغيل الكامل (النمو، استقرار الأسعار، التوازن الخارجي)، فالتجارة الخارجية أيضا ضمن هذه المخططات التنموية، التي تعتبر القلب النابض للاقتصاد الوطني من حيث مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، وتلبية حاجات الاقتصاد الأساسية من سلع استهلاكية وانتاجية، كما تعتبر امتداد للنشاط المحلي بحيث يتم تصدير فائض إنتاج النشاطات المحلية إلى الخارج[1].

المطلب الأول: تطور نظام الصرف الجزائري

عرف المجتمع الجزائري منذ الاستقلال تحديدا عدة تطورات وتغيرات هيكلية مست تركيبته الأساسية بصورة مباشرة، ولأن الاقتصاد جزء أساسي من مكونات المجتمع الأساسية، فقد تأثر الاقتصاد بما أصاب المجتمع من تحولات وتغيرات، فبعد خروج الاستعمار الفرنسي وجد الاقتصاد الجزائري نفسه في حالة يرثى لها، هذا ما أجبر الأطراف الفاعلة إلى بذل مجهودات كبيرة قصد النهوض به وإعادة هيكلة أسسه من جديد، فتم تأسيس البنك المركزي في نهاية 1962، في حين كان يشهد نظام التجارة الخارجية والمدفوعات حرية تامة في ظل التعاون الاقتصادي والمالي مع الدولة المستعمرة، إلى أن قررت الجزائر الخروج من منطقة الفرنك الفرنسي وفرض نظام الرقابة في أكتوبر 1963، بسبب السلبيات التي كشفها هذا الانفتاح، بعد ذلك شهد الاقتصاد الجزائري تطبيق عدة نظم لسعر الصرف ارتبطت ارتباطا وثيقا بكل مرحلة من مراحل التنمية الاقتصادية، بداية من سعر الصرف الثابت وصولا إلى سعر الصرف المرن[2].

[1]- ليندة بلقاسم، **أثر تقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية حالة الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1998-2010)**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 04، العدد 01، 2010، ص 259.

[2]-عبد الجليل هداجي ومحمد بن سعيد، **تطور نظام سعر صرف الدينار الجزائري**، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 03، العدد 03، 2015، ص ص 66 .67

كان يقضي بتسخير كل الأدوات الاقتصادية لهدف تحقيق المخططات التنموية من طرف السلطات المركزية آنذاك، وقد أدى تسيير سعر صرف الدينار بهذه الكيفية إلى تحديد تكلفة إدارية وليست اقتصادية للعملة الصعبة، بمعنى أن سعر العملة الصعبة بالدينار ال تربطه أية علاقة – كما كان من المفروض أن يكون – بأداء وكفاءة الاقتصاد الوطني، وهكذا انفصل عن الواقع الاقتصادي فنتج عن ذلك سلوك غير عقلاني في استخدام الموارد الأكثر ندرة المتمثلة في العملة الصعبة، أضف إلى ذلك فإن هذا الأسلوب قد أعطى لسعر صرف الدينار قيمتين: الأولى تحددها السلطات النقدية إداريا والثانية تحدد في السوق الموازية (السوق السوداء)[1].

المطلب الثاني: نظم الصرف المطبقة في الجزائر

أولا: نظام تثبيت صرف الدينار بعملة واحدة

خلال هذه الفترة تم تحديد قيمة الدينار مقابل العملات الأجنبية بقيمة إدارية بحتة، ليس لها علاقة بأداء وكفاءة الاقتصاد الوطني، ويمكن التمييز في هذه الفترة بين مرحلتين:

1. **مرحلة الانتماء إلى منطقة الفرنك الفرنسي (1962-1963)**: بقيت الجزائر بعد الاستقلال تابعة لمنطقة الفرنك، رغم استرجاعها للسيادة الوطنية، وقد كانت هذه المنطقة تحكمها قواعد الصرف، والتي يمكن ذكرها فيما يلي: مراقبة الصرف عند القيام بالمعاملات التجارية التي تتم بين منطقة الفرنك والمناطق الأخرى الخارجة عن حدودها (منطقة الفرنك)، حرية تامة في التجارة الخارجية وفي تحويل رؤوس الأموال داخل منطقة الفرنك.

2. **مرحلة إنشاء الدينار الجزائري (1964-1973)**: كان النظام السائد إلى غاية 1971 هو النظام النقدي الدولي عبر اتفاقية بروتنوودز، أين كان على كل بلد عضو في صندوق النقد الدولي التصريح بتكافؤ عملته بالنسبة إلى وزن محدد من الذهب الصافي أو بالنسبة للدولار الأمريكي[2].

ثانيا: نظام تثبيت صرف الدينار بسلة من العملات

[1]- لحسن دردوري، لخضر لقليطي، **سياسة سعر الصرف في الجزائر**، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، العدد 01، 2017، ص 126.

[2]- ليندة بلقاسم، **مرجع سبق ذكره**، ص 260.

استعمل الدولار الأمريكي كعملة عبور بين الدينار وباقي عملات السلة، حيث يتم حساب سعر صرف الدينار باتباع الخطوات التالية:

- ✓ حساب التغيرات النسبية للعملات المكونة لسلة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي.
- ✓ حساب المتوسط المرجح بالتغيرات النسبي للعملات المكونة للسلة بالنسبة للدولار الأمريكي.
- ✓ حساب سعر الصرف اليومي للدولار الأمريكي بالنسبة للدينار الجزائري بإضافة مجموع التغيرات النسبية المرجحة لكل عملة إلى سعر صرف الدولار الأمريكي بالنسبة للدينار الجزائري في سنة الأساس (1974).
- ✓ باستعمال طريقة أسعار الصرف المتقاطعة، يمكن حساب أسعار صرف الدينار الجزائري مقابل باقي العملات المسعرة من طرف البنك المركزي (بنك الجزائر حاليا) والمتضمنة في سلة العملات.

سمحت هذه الطريقة في تحديد قيمة الدينار من توفير المزايا التالية:

- ✓ إمكانية تسعير العملات الأجنبية يوميا، وبشكل موحد انطلاقا من نظام التثبيت بباريس على الساعة الخامسة مساءا.
- ✓ يمثل سعر الصرف المحصل عليه متوسط أسعار الصرف عند الشراء والبيع.

ويتم ذلك قصد المحافظة على استقرار العملة الوطنية وكذا استقلاليتها عن أي عملة من العملات القوية، أو أي منطقة من المناطق النقدية فضلا عن سعي السلطات النقدية إلى إيجاد نظام تسعير يتفادى السلبيات والنقائص التي عرفها نظام الصرف في المرحلة السابقة والمتمثلة أساسا في:

- ✓ عدم خضوع تسعير الدينار الجزائري لتطور معدلات التبادل.
- ✓ عدم تأثر التسعيرة بتطور رصيد الميزان التجاري[1].

ثالثا: مرحلة تعديل الدينار الجزائري (1988-1994)

لقد أدى التدهور المفاجئ لسعر البترول سنة 1986 إلى دخول الاقتصاد الجزائري في أزمة حادة تميزت بعجز مزدوج في ميزانية الدولة وخاصة ميزان المدفوعات، حيث تزامن مع هذا العجز التدهور الشديد في النشاط الاقتصادي. أدى كل هذا إلى التفكير في إدخال إصلاحات هيكلية على مختلف مجالات الاقتصاد الوطني، مع التركيز على امتصاص اختلال التوازنات النقدية والمالية الكلية على المستوى الداخلي والخارجي.

[1]- عبد الجليل هداجي ومحمد بن سعيد، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 68 69.

ولتحقيق هذا الهدف تم بداية سنة 1987 تعديل سعر الدينار بهدف الموافقة بين المتاح من العملات الصعبة وحجم الطلب على السلع والخدمات الأجنبية، وهذا وفقا لتنظيم "انزلاق تدريجي" ومراقب من طرف السلطات النقدية وطبق نهاية 1987 إلى سبتمبر 1991 ويعود سبب الانزلاق إلى: ضعف احتياطات الصرف المتاحة وزيادة ثقل خدمة الدين.

رابعا: نمط الصرف العائم الموجه بعد 1994 إلى يومنا هذا

لقد لجأت الجزائر في العديد من المرات إلى تخفيض قيمة العملة الوطنية منذ اتفاق إعادة جدولة المديونية واتفاق التمويل الموسع مع FMI، وهكذا أدخلت الجزائر تغيرات تتمثل في تحديد سعر الصرف حسب جلسات التثبيت القائمة على العرض والطلب عوض التحديد الإداري بداية، 1995 حيث دخلت الجزائر في مطلع 1996 في نمط الصرف العائم الموجه بقوى السوق، وتخلت نهائيا عن نمط الصرف الثابت والتحديد الموجه إداريا لسعر الصرف من خلال سلة العملات[1].

خامسا: نظام جلسات التثبيت (من أكتوبر 1994 إلى ديسمبر 1995):

تميزت هذه المرحلة بعقد جلسات أسبوعية تحت إشراف بنك الجزائر وبحضور ممثلي البنوك التجارية قصد تحديد قيمة الدينار الجزائري، وذلك من خلالها عرض بنك الجزائر للمبلغ المتاح من العملات الصعبة معبرا عنها بدلالة العملة المحورية (الدولار الأمريكي) على أساس سعر صرف أدنى، ثم تقوم المصارف بطلب المبلغ المراد الحصول عليه ويتم تعديل سعر صرف الدينار تدريجيا من خلال عرض بنك الجزائر للعملات الصعبة وطلب المصاريف التجارية عليها عن طريق المناقصة، وبهذا يتم تحديد سعر صرف الدينار عند أقل عرض[2].

سادسا: سوق الصرف البينية (منذ 1996)

نظرا لأهمية سوق الصرف الأجنبي في تحديد أسعار الصرف، تم تأسيس سوق ما بين البنوك الذي انطلق نشاطه رسميا في 2 جانفي 1996 والإعلان عن تبني نظام التعويم المدار، الذي أصبح من خلاله الدينار يتحدد

[1]-ليندة بلقاسم، **مرجع سبق ذكره**، ص 260.

[2]- عبد الجليل هداجي ومحمد بن سعيد، **مرجع سبق ذكره** ص 72.

وفق العرض والطلب، الذي تمارسه يوميا جميع البنوك التجارية بما فيها البنك المركزي والمؤسسات المالية مع إجبارية تدخل البنك المركزي من أجل حماية الدينار من تدهور قيمته[1].

المطلب الثالث: تطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (2000-2020)

بفضل سياسة تسيير الصرف من قبل بنك الجزائر في إطار السياسة المسماة "التعويم المدار" لمعدل صرف الدينار مقابل العملات الصعبة الرئيسية، ومع زيادة حجم احتياطات الصرف التي أصبح يزخر بها بنك الجزائر منذ مطلع الألفية الثالثة عقب ارتفاع أسعار البترول في الأسواق الدولية، عرف سعر صرف الدينار الجزائري نوعا من الاستقرار مقابل أهم العملات الأجنبية (الدولار) خلال الفترة المدروسة[2]، وذلك كما يوضحه الجدول الموالي:

[1]- ليندة بلقاسم، **مرجع سبق ذكره**، ص 261.

[2]- موسى بوشنب، **أثر تقلبات سعر الصرف على أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (2000-2020)**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 07، العدد 02، 2022، ص 644.

الجدول رقم (02-01): تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار خلال الفترة (2000-2020)

الوحدة: الدينار الجزائري مقابل الدولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
سعر الصرف	75.26	77.21	97.68	77.39	72.06	73.27	72.64	69.29	64.58
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
سعر الصرف	72.64	74.39	72.93	77.53	78.65	80.56	100.46	109.47	110.96
السنوات	2018	2019	2020						
سعر الصرف	116.62	119.15	132.13						

المصدر: موسى بوشنب، **أثر تقلبات سعر الصرف على أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (2000-2020)**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 07، العدد 02، 2022ص 644.

الشكل رقم (02-01): تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار خلال الفترة (2000-2020)

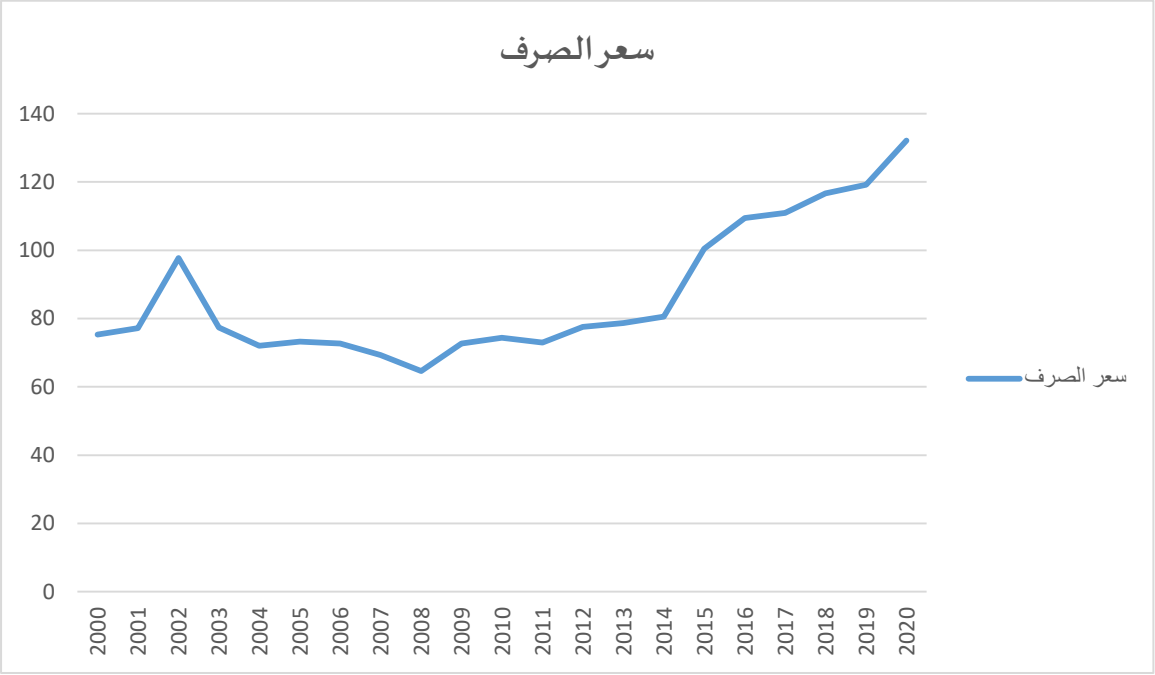

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم (02-01)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (02-01) أن تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار خلال فترة الدراسة (2000-2020) حيث عرف تصاعدا، وهو ما يؤكد على تدهور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار خلال فترة الدراسة، وكون سعر صرف الدينار الجزائري مرتبط أساسا بمستوى احتياطي الصرف لدى بنك الجزائر، فإن ارتفاع هذا الأخير مع مطلع الألفية الثالثة، أدى إلى انخفاض سعر الصرف الإسمي للدينار مقابل الدولار.

المبحث الثاني: تطور التجارة الخارجية في الجزائر

لقد اتبعت الجزائر بعد الاستقلال استراتيجية تنموية تقول على الصناعة كوسيلة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، وكانت التجارة الخارجية من أهم المراحل لهذا المشروع الكبير، ولهذا فلقد وضع هذا القطاع بشكل تدريجي تحت رقابة الدولة وصولا إلى بداية السبعينات تاريخ تكريس احتكار الدولة لهذا القطاع، وقد استمر هذا الحال حتى نهاية الثمانينات أين عرفت الجزائر أزمة اقتصادية واجتماعية خانقة، وعلى إثر هذه الأزمة بدأت الجزائر بالتحرير التدريجي لتجارتها الخارجية وكان لصندوق النقد الدولي يد في اتخاذ هذا القرار، وهذا ما يدعى بالإصلاح الاقتصادي[1]، وقد اعتمدنا خلال هذا المبحث على إجراء الدراسة وفق فترات.

المطلب الأول: بنية وهيكلة الصادرات والواردات الجزائرية

أولا: بنية وهيكلة الصادرات الجزائرية

دراسة هيكلة الصادرات أمر ضروري، وللتعرف على هذا الأخير وجب حصر وتحديد الخبرات والإمكانيات التي تتوفر عليها الجزائر والتي من شأنها السماح بالخروج من حالة التبعية لقطاع المحروقات[2].

يوضح الجدول الآتي تطور هيكل الصادرات الجزائرية وذلك خلال فترة (2000-2017)

[1]- عياش درار وآخرون، **تطور التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 2000-2011**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، المجلد 02، العدد 02، 2013، ص 37.

[2]- حسين علي الزيود وشريفة بو الشعور، **تقدير أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر 2000-2009**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 06، العدد 08، 2010، ص 189.

الجدول رقم (02-02): هيكلة الصادرات الجزائرية في الفترة 2000-2017

الوحدة: مليون دولار أمريكي

البيان	الصادرات النفطية		الصادرات غير النفطية		إجمالي الصادرات		معدل نمو
السنوات	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	الصادرات
2000	21419	97.22	612	2.77	22031	100	/
2001	18484	96.61	648	3.38	19132	100	13.16-
2002	18091	96.10	734	3.89	18825	100	1.6-
2003	23939	97.26	673	2.73	24612	100	30.74
2004	30925	97.51	788	2.48	31713	100	12.88
2005	45094	98.02	907	1.97	46001	100	40.05
2006	53456	97.87	1152	2.12	54614	100	18.72
2007	58831	97.78	1332	2.21	60163	100	10.16
2008	77361	97.55	1937	2.44	79298	100	30.18
2009	44411	97.66	1066	2.34	45477	100	42.65-
2010	56143	97.20	1619	2.80	57762	100	27.01
2011	71427	97.10	2140	2.90	73802	100	27.77
2012	70571	97.18	2048	2.82	72620	100	1.6-
2013	63662	96.72	2161	3.28	65823	100	9.33-
2014	58362	95.41	2810	4.59	61172	100	7.06
2015	33081	94.15	2057	5.85	35138	100	42.55-
2016	27887	94.00	1781	6.00	29698	100	15.48-
2017	33203	94.51	1930	5.49	35132	100	18.29

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معلومات من موقع الديوان الوطني للإحصائيات https://www.ons.dz/، تاريخ الاطلاع: 2023/05/20، 15:30.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قطاع المحروقات يفرض هيمنة كبيرة على هيكل الصادرات الجزائرية مقارنة بباقي القطاعات وذلك خلال الفترة (2000-2017).

حيث أن الصادرات الجزائرية من المحروقات قد بلغت 18484 مليون دولار سنة 2001 لتنخفض انخفاضا طفيفا سنة 2002، ثم لتعود إلى الارتفاع سنة 2003 وزادت ارتفاعا طفيفا في سنة 2004 لتبلغ 30925 مليون دولار، قبل أن يشهد هذا الارتفاع انخفاضا طفيفا سنة 2009 بسبب إفرازات الأزمة المالية العالمية، ثم عاودت الاستمرار في التزايد سنة 2012.

كما نلاحظ خلال هذه الفترة تذبذبا على مستوى حصيلة الصادرات إضافة إلى عدم استقرارها من سنة إلى أخرى وذلك نتيجة الطلب العالمي على هذه المادة وأسعار السوق العالمية والذي انعكس بشكل واضح على حجم وقيمة الصادرات الإجمالية، وذلك عائد إلى هيمنة صادرات المحروقات على هيكل الصادرات الجزائرية حيث قد سجلت الصادرات خارج المحروقات نسبة تقدر بـ 2.3% من الهيكل الإجمالي للصادرات، والتي تعتبر نسبة صغيرة جدا، رغم تسيل قيم مرتفعة في السنوات الأخيرة، إلا أنها لم تتجاوز 2710 مليون دولار خلال الفترة التي سجلت في 2014 كما استمرت بالزيادة خلال السنوات الأخرى الباقية لكن بنسب قليلة قدرت سنة 2016 بـ 6% وهي أعلى نسبة من إجمالي الصادرات، وذلك كون الصادرات الجزائرية تعتمد أساسا على أسعار النفط، ومشكلة أسعار النفط أنها في حالة تذبذب.

الشكل رقم (02-02): تطور هيكلة الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000-2017)

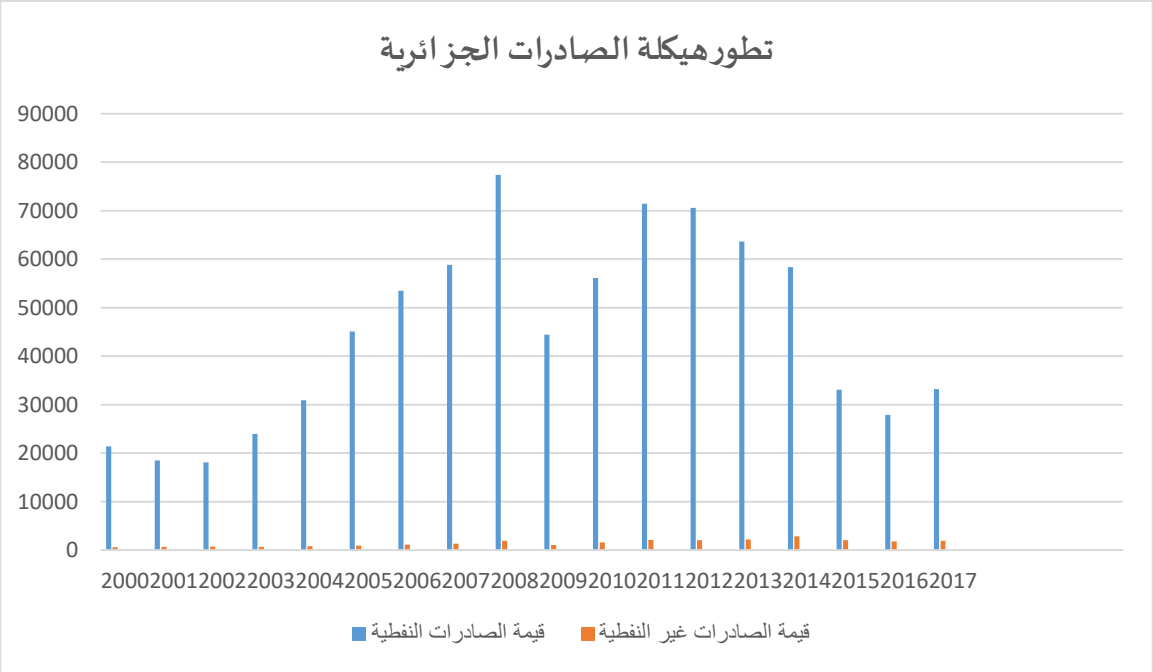

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المعطيات السابقة

وتشير المعلومات أيضا إلى تراجع في الصادرات سنتي 2015 و2016 وذلك بالنظر لعدم تنوع الصادرات بالشكل الكافي في ظل انخفاض عائدات المحروقات، وبالتالي فالنتيجة الأساسية المتوصل إليها من خلال هذه الأرقام هي أن الاقتصاد الجزائري لا يزال اقتصادا يعتمد على الريع البترولي لتغطية الواردات المتزايدة سنويا.

ثانيا: بنية وهيكلة الواردات الجزائرية

رغبة في توضيح هيكل وبنية الواردات الجزائرية، واستنباط بعض السمات وما يميز كل مجموعة عن الأخرى، نتناول الجدول الآتي:

الجدول رقم (02-03): هيكلة الواردات الجزائرية للفترة (2005-2016)

السنوات	البيان	الطاقة	مواد غذائية	مواد أولية	مواد نصف مصنعة	تجهيزات فلاحية	تجهيزات صناعية	سلع استهلاكية	المجموع
2005	القيمة	212	3587	751	4088	160	8452	3170	20357
	%	1.04	17.62	3.69	20.08	0.78	41.52	15.26	100
2006	القيمة	244	3800	843	4934	96	8528	3011	21456
	%	1.14	17.71	3.93	23.00	0.45	39.75	14.08	100
2007	القيمة	313	4827	1277	6918	142	9954	4008	27439
	%	1.14	17.59	4.65	25.01	0.52	36.28	14.20	100
2008	القيمة	595	4796	1378	9154	86	15434	5036	39479
	%	1.26	16.43	4.82	24.60	0.13	41.40	13.37	100
2009	القيمة	549	5863	1201	10165	243	15140	6145	39297
	%	1.40	14.92	3.06	252.87	0.60	38.53	15.64	100
2010	القيمة	945	6027	1406	9944	330	15573	5987	40212
	%	2.35	14.99	3.50	24.73	0.82	38.73	14.86	100
2011	القيمة	1164	9805	1176	10431	229	15951	7944	47300
	%	2.46	20.73	3.75	22.05	0.48	33.72	16.76	100
2012	القيمة	4955	9023	1839	10629	329	13604	9997	50376
	%	9.98	17.91	3.65	21.10	0.65	27.00	19.84	100

2013	القيمة	4382	9580	1841	11310	508	19194	11210	55025
	%	7.96	17.41	3.34	20.55	0.92	29.43	20.37	100
2014	القيمة	2851	11005	1884	12740	657	18906	10287	58330
	%	4.88	18.86	3.22	21.84	1.12	32.41	17.63	100
2015	القيمة	2247	8946	1489	11482	638	16369	8243	49414
	%	4.54	18.10	3.01	23.23	1.29	33.12	16.68	100
2016	القيمة	1292	8224	1559	11482	501	15394	8275	46727
	%	2.76	17.60	3.33	24.57	1.07	32.94	17.70	100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معلومات من موقع الديوان الوطني للإحصائيات https://www.ons.dz/، تاريخ الاطلاع: 2023/05/20، 15:30.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ:

تزايد الواردات بشكل تصاعدي خلال الفترة 2005-2014 حيث مثلت الواردات قيمة 58330 مليون دولار، وفي السنتين الأخيرتين 2015-2016 سجلنا انخفاض في قيمة الواردات حيث سجلنا 49414 مليون دولار و46727 مليون دولار على التوالي.

بالنسبة للمنتجات الطاقوية كانت القيم منخفضة خلال السنوات الأولى حيث أنها قد بلغت 212 مليون دولار خلال سنة، 2005 ثم بعدها بدأت في الارتفاع حيث قد سجلنا أكبر قيمة لها خلال سنة 2012 حيث بلغت 4955 مليون دولار أي بنسبة 9.98% من إجمالي الواردات خلال هذه السنة أما في السنوات الثالثة الأخيرة سجلنا تراجع في قيمتها إلى أن وصل إلى 1292 مليون دولار خلال سنة 2016 أي بنسبة 2.76% من إجمالي الواردات خلال هذه السنة.

أما فيما يخص التجهيزات الصناعية فهي في تزايد مستمر، حيث أنها بلغت أعلى قيمة لها سنة 2014 بقيمة 18906 مليون دولار.

أي بنسبة 32.41% من إجمالي الواردات لسنة 2014 أما في آخر سنتين فقد سجلنا تراجعا في قيمتها إلى أن وصل إلى 15394 مليون دولار في سنة 2016 أي بنسبة 32.94% من إجمالي الواردات خلال هذه السنة.

لقد كانت قيمة المنتجات نصف المصنعة في تزايد مستمر إلى غاية سنة 2009 حيث بلغت قيمتها 10165 مليون دولار، ثم خلال سنة 2010 شهدت انخفاضا أين بلغت قيمتها 9944 مليون دولار، وبعدها سجلنا ارتفاعا في قيمتها حيث بلغت سنة 2014 ما قيمته 12740 مليون دولار، أي بنسبة 21.84% من إجمالي الواردات خلال هذه السنة تستقر خلال الأخيرتين 2016-2015 بقيمة 11482 مليون دولار.

بالنسبة المواد الغذائية فقد تم تسجيل تقارب في القيم وذلك خلال السنتين الأوليتين، ثم بدأت في الارتفاع، إلى أن بلغت أكبر قيمة لها خلال سنة 2014 حيث قدرت ب 11005 مليون دولار، أي بنسبة 18.86% من إجمالي الواردات خلال السنة 2014 ثم انخفضت خلال آخر سنتين تبلغ 8224 مليون دولار خلال آخر سنة 2016 أي بنسبة 17.60%من إجمالي الواردات لهذه السنة.

أما فيما يخص المواد الأولية فقد تم تسجيل خلال الأربع سنوات الأولى ارتفاعا مستمرا إلى أن بلغت قيمتها 1378مليون دولار خلال سنة 2008 لتنخفض خلال سنة 2009 إلى ما قيمته 1201 مليون دولار، أما أكبر قيمة لها فقد سجلت خلال سنة 2014 حيث بلغت 1884 مليون دولار، أي بنسبة 18.86%من إجمالي الواردات خلال هذه السنة، أما خلال سنة 2016 فقد بلغت قيمة الواردات من المواد الأولية ما قيمته 1559 مليون دولار، أي بنسبة 3.33% من إجمالي الواردات خلال هذه السنة.

بينما تم تسجيل أقل وأضعف قيمة على مستوى التجهيزات الفلاحية طوال فترة الدراسة حيث بلغت خلال سنة 2005 ما قيمته 160 مليون دولار، ثم انخفضت خلال سنة 2006 إلى ما قيمته 96 مليون دولار، أما أضعف قيمة فقد سجلت خلال سنة 2008 أين بلغت 86 مليون دولار، أي بنسبة 0.13 من إجمالي الواردات خلال هذه السنة، ثم بدأت في الارتفاع لتصل أكبر قيمة لها خلال سنة 2014 بـ 657 مليون دولار أي بنسبة 1.12 من إجمالي الواردات خلال هذه السنة أما في السنة الأخيرة فقد سجلنا ما قيمته 501 مليون دولار أي بنسبة 1.07%من إجمالي الواردات خلال هذه السنة.

المطلب الثاني: التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات الجزائرية

أولا: التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية

الجدول رقم (02-04): التوزيع الإقليمي للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000-2017)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنة	البيان	الاتحاد الأوروبي	منظمة التعاون والتطور الاقتصادي	باقي دول أوروبا	أمريكا الجنوبية	آسيا	الدول العربية	بلدان المغرب العربي	باقي دول إفريقيا
2000	القيمة	13792	5825	181	1672	210	55	254	42
	%	62.60	26.44	0.82	7.58	0.95	0.24	1.15	0.19
2001	القيمة	12344	4549	87	1037	476	315	275	26
	%	64.59	23.80	0.45	5.42	2.49	1.64	1.43	0.13
2002	القيمة	12100	4602	130	951	456	248	250	50
	%	64.40	24.49	0.69	5.06	2.42	1.32	1.33	0.26
2003	القيمة	14503	7631	123	1220	507	355	260	13
	%	58.92	31	0.49	4.95	2.05	1.44	1.05	0.05
2004	القيمة	17396	11054	91	1902	686	521	407	26
	%	54.22	34.45	0.28	5.92	2.13	1.62	1.26	0.08
2005	القيمة	25593	14963	15	3124	1218	621	418	49
	%	55.63	32.52	0.03	6.79	2.64	1.34	0.90	0.10
2006	القيمة	28750	20546	7	2398	1792	591	515	14
	%	52.64	37.62	0.01	4.39	3.28	1.08	0.94	0.02
2007	القيمة	26833	25387	7	2596	4004	479	760	42
	%	44.64	42.23	0.01	4.31	6.66	0.79	1.26	0.06
2008	القيمة	41246	28614	10	2875	3765	797	1626	365
	%	52.01	36.08	0.01	3.62	4.74	1	2.05	0.46
2009	القيمة	23186	15326	7	1841	3320	564	875	93

0.20	1.93	1.24	7.34	4.07	0.01	33.89	51.28	%	
79	1281	694	2620	4082	10	20278	28009	القيمة	**2010**
0.14	2.25	1.22	7.15	4.59	0.02	35.54	49.09	%	
146	1586	810	5168	4270	102	24059	37307	القيمة	**2011**
0.20	2.16	1.10	7.03	5.81	0.014	32.74	50.77	%	
62	2073	958	4683	4228	36	20029	39797	القيمة	**2012**
0.09	2.88	1.33	6.52	5.88	0.05	27.87	55.38	%	
91	2639	797	4697	3211	52	12210	41277	القيمة	**2013**
0.10	4.17	1.32	6.43	4.50	0.08	18.51	64.89	%	
110	3065	648	5060	3183	98	10344	40378	القيمة	**2014**
0.13	5.16	1.15	7.71	4.77	0.08	15.65	64.36	%	
84	1319	439	1733	1131	30	4134	19930	القيمة	**2015**
0.29	4.57	1.52	6.01	3.92	0.10	14.35	69.20	%	
51	1173	416	2197	1943	80	6945	17221	القيمة	**2016**
0.16	**3.90**	**1.38**	**7.31**	**6.47**	**0.26**	**23.12**	**57.35**	**%**	
102	1268	749	3321	2473	63	6496	20291	القيمة	**2017**
0.29	3.64	2.15	9.55	7.11	0.10	18.68	58.36	%	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معلومات من موقع الديوان الوطني للإحصائيات https://www.ons.dz/، تاريخ الاطلاع: 2023/05/20، 15:30.

من خلال الجدول أعلاه يتوضح لنا أن دول الاتحاد الأوروبي لها أكبر حصة من الصادرات الجزائرية، حيث أنها قد انتقلت من قيمة 13792 دولار خلال سنة 2000 إلى قيمة 20291 مليون دولار، حيث أنها قد بلغت قيمة مرتفعة للصادرات الممنوحة لدول الاتحاد الأوروبي وذلك سنة 2013 بما قيمته 41277 مليون دولار، وذلك من إجمالي الصادرات في حالة مقارنته بسنة 2012، والناتج عن ارتفاع في الطلب على الطاقة من قبل الاتحاد الأوروبي، وكذا ارتفاع في أسعارها داخل السوق العاملي، ليقابله أقل قيمة خلال سنة 2002 وذلك بقيمة 12100 مليون دولار، نتيجة لانخفاض الطلب على الطاقة وانخفاض أسعارها، أما منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية فقد احتلت المرتبة الثانية من حيث اعتمادها على الصادرات الجزائرية "على وجه الخصوص المنتجات البترولية"، والتي سجلت ارتفاعا خلال هذه الفترة والتي تراوحت من 5825 مليون دولار خلال سنة 2000 و

5496 مليون دولار أواخر 2017، أما أعلى قيمة فكانت خلال سنة 2008 بـ 28614 مليون دولار، واحتلت دولة آسيا المرتبة الثالثة كونها قد تضاعفت بأكثر من 22 مرة خلال هذه الفترة والتي قد انتقلت من 210 مليون دولار إلى 3321 مليون دولار خلال سنتي 2000 إلى 2017 على التوالي، لتتصدر دول أمريكا الجنوبية المرتبة الرابعة وتليها دول المغرب العربي، أما الدول الافريقية فلم تعرف سوى نسبة محدودة.

يمكن توضيح ما سبق من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (02-03): التوزيع الإقليمي للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2017)

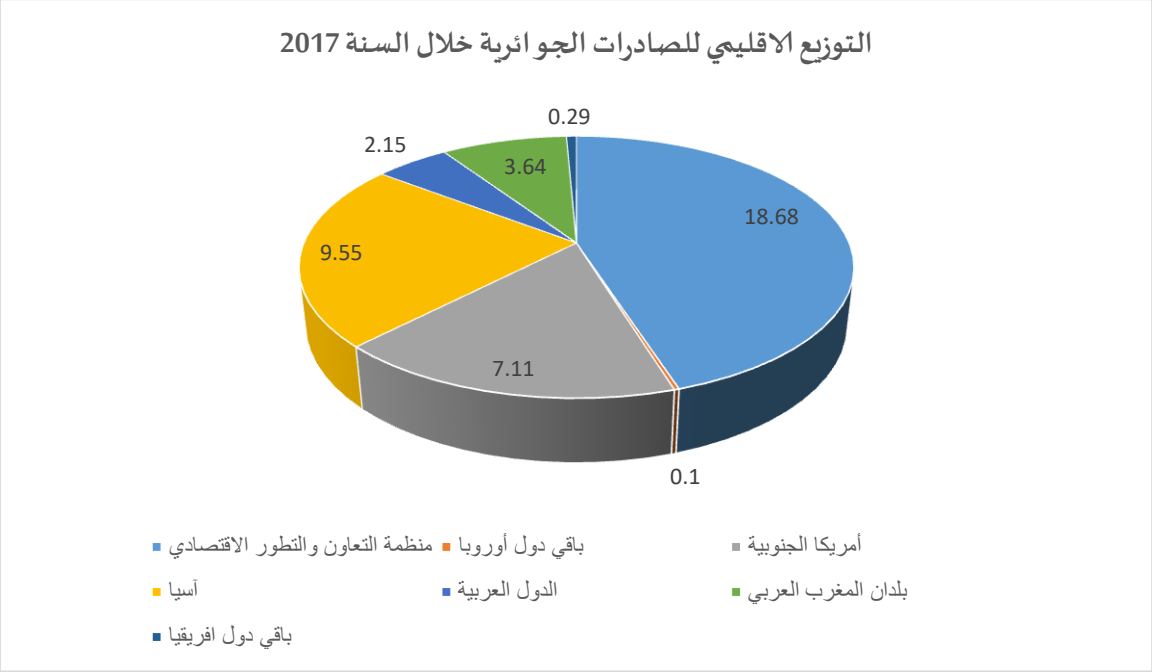

ثانيا: التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية

الجدول رقم (02-05): التوزيع الإقليمي للواردات الجزائرية خلال الفترة (2005-2016)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنة	البيان	الاتحاد الأوروبي	دول خارج الاتحاد الأوروبي	دول أوروبية أخرى	أمريكا الجنوبية	آسيا	الدول العربية	دول المغرب العربي	دول إفريقيا	المجموع
2005	القيمة	11255	3506	1058	1249	2506	387	217	148	20357
	%	55.28	17.22	5.19	6.13	12.31	1.90	1.06	0.72	100
2006	القيمة	11729	3738	777	1281	3055	493	235	148	21456
	%	54.66	17.42	3.62	5.97	14.23	2.29	1.09	0.68	100
2007	القيمة	14727	5363	715	1672	4318	621	284	231	27631
	%	53.29	19.40	2.58	6.058	15.62	2.24	1.02	0.83	100
2008	القيمة	20985	7245	659	2179	6916	705	395	395	39479
	%	53.15	18.35	1.67	5.51	17.51	1.79	1.00	1.00	100
2009	القيمة	20772	6435	728	1866	7474	1089	478	478	39294
	%	52.86	16.37	1.85	4.74	19.02	2.77	1.21	1.21	100
2010	القيمة	20704	6519	388	2380	8280	1262	544	544	40473
	%	51.15	16.10	0.95	5.88	20.45	3.11	1.34	1.34	100
2011	القيمة	24616	6219	579	3931	8873	1760	691	691	47247
	%	52.10	13.16	1.22	8.32	18.78	3.72	1.46	1.46	100
2012	القيمة	26333	6160	1652	3590	9538	1555	807	807	50376
	%	26333	6160	1652	3590	9538	1555	807	807	50376
2013	القيمة	28724	6695	1213	3466	10623	2414	1029	1029	55028
	%	8724	6695	1213	3466	10623	2414	1029	1029	55028
2014	القيمة	29684	8436	886	3815	12616	1962	738	738	58518

	%	29684	8436	886	3815	12616	1962	738	738	58518
2015	القيمة	24425	7353	1220	2818	11830	1912	674	350	50582
	%	24425	7353	1220	2818	11830	1912	674	350	50582
2016	القيمة	22178	6295	909	2858	11618	1934	697	238	46727
	%	22178	6295	909	2858	11618	1934	697	238	46727

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معلومات من موقع الديوان الوطني للإحصائيات https://www.ons.dz/، تاريخ الاطلاع: 2023/05/20، 17:30.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن منطقة الاتحاد الأوروبي تعتبر أهم ممون للواردات الجزائرية، حيث أنها تشكل أكثر من 50% من الواردات الجزائرية، حيث سجلنا في السنة الأولى ما قيمته 11255 مليون دولار، أي بنسبة 55.28% من إجمالي الواردات خلال هذه السنة واستمرت في الارتفاع إلى سجلنا أكبر قيمة لها سنة 2014 بـ 29684 مليون دولار أما في السنتين الأخيرتين 2015-2016 فقد سجلنا ما قيمته 24425 مليون دولار و22178 مليون دولار على التوالي.

في المرتبة الثانية، تشهد دول آسيا ارتفاعا مستمرا في قيمة وارداتها حتى عام 2014، حيث تم تسجيل أعلى قيمة تصل إلى 12616 مليون دولار خلال هذا العام، وهي تمثل نسبة 21.55% من إجمالي الواردات لعام 2014. وفي السنتين الأخيرتين، سجلت تلك الدول انخفاضا طفيفًا حيث وصلت القيمة إلى 11618 مليون دولار في عام 2016.

تأتي دول خارج الاتحاد الأوروبي في المرتبة الثالثة كمصدر للموارد الجزائرية، حيث سجلنا ارتفاعا ملحوظا خلال الأربع السنوات الأولى حيث بلغ سنة 2008 7245 مليون دولار، أي بنسبة 18.35% من إجمالي الواردات لسنة 2008 أما خلال الفترة الممتدة من 2009-2013 فقد سجلنا استقرار نسبي في قيمة الواردات لم يتعدى 6695 مليون دولار وسجلنا أكبر قيمة للواردات من دول خارج الاتحاد الأوروبي خلال سنة 2014 بلغت ما قيمته 8436 مليون دولار أما في السنتين الأخيرتين فسجلنا انخفاضا بلغ سنة 2016ما قيمته 6295 مليون دولار.

أما دول أمريكا الجنوبية فإنها تحتل المرتبة الرابعة، أين سجلنا أعلى قيمة لها خلال سنة 2011 وقد بلغت 3931مليون دولار، أي بنسبة 8.32% من مجموع الواردات لهذه السنة، أما خلال السنتين الأخيرتين 2015-2016فقد سجلنا ما قيمته 2818 مليون دولار و2858 مليون دولار على التوالي.

بالنسبة للدول العربية والدول الأوروبية الأخرى فقد سجلنا نسب متقاربة أين بلغت أكبر قيمة في الدول العربية وقد بلغت ما قيمته 2414 مليون دولار سنة 2013.

لتأتي دول المغرب العربي ودول إفريقيا في المرتبة الأخيرة بتدهور للواردات الجزائرية، أين سجلنا أكبر قيمة خلال سنة 2013 وبلغت 1029 مليون دولار أي بنسبة 1.86%من إجمالي الواردات لهذه السنة، مما سبق يتبين أن الاتحاد الأوروبي هو أهم تزايد تجاري للجزائر، سواء من الصادرات التي بلغت سنة 2016ما قيمته 16739 مليون دولار، أي بنسبة 57.95 من إجمالي الصادرات لهذه السنة، أو الواردات التي بلغت سنة 2016 ما قيمته 22178 مليون دولار، أي بنسبة 47.46% من إجمالي الواردات لهذه السنة.

المطلب الثالث: الصادرات والواردات الجزائرية خلال فترة كوفيد 19.

كان لجائحة كوفيد-19 تأثير كبير على الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية، ولم يكن الاقتصاد الجزائري استثناء من ذلك، حيث تأثرت التجارة الخارجية للجزائر بالجائحة بشكل كبير، والجدول الموالي يوضح تأثيرات جائحة كوفيد19-على بعض مؤشرات التجارة الخارجية في الجزائر[1].

الجدول رقم (02-06): تطور مؤشرات التجارة الخارجية في الجزائر في ظل جائحة كوفيد -19

السنة	2019	2020	نسبة التراجع
الصادرات (مليار دولار)	35.82	23.8	33.5
الواردات (مليار دولار)	41.93	34.4	18
الميزان التجاري (مليار	6.71-	10.6-	-

[1]- تواتي دودية وأحمد بودغدغ، **تطور التجارة الخارجية والسياسة التجارية في الجزائر في ظل تداعيات جائحة كوفيد -19**، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 06، العدد 02، 2022، ص 178.

دولار)			
معدل التغطية %	85	69.19	-
معدل الانفتاح التجاري%	52	45	-

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك العالمي

https://data.albankaldawli.org/ .

1. **الصادرات**: فيما يخص الصادرات فقد بلغ إجمالي الصادرات 23.8 مليار دولار في 2020 مقابل 35.8 مليار دولار في 2019 بانخفاض محسوس قدر بـ 33.5% حيث قد استطاعت بعض القطاعات الاقتصادية والصناعية والزراعية مثل البلاستيك والتعبئة والإسمنت والورق والمنتجات الغذائية والتمور من الحفاظ على أنشطتها التصديرية وذلك خلال سنة 2020، ومن ناحية أخرى شهدت الجزائر، خلال الربع الأول من عام 2021، انتعاشها بنسبة 64.56% من الصادرات غير الهيدروكربونية مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، تمثل 10.54% من إجمالي قيمة الصادرات، وقد صنفت مرة أخرى جائحة كوفيد19-كنوع آخر من الصدمات الخارجية ما خلف عدم تنوع هيكل الصادرات الجزائرية.
2. **الواردات**: لقد شهدت قيمة الواردات من 41.93 مليار دولار نهاية سنة 2019 إلى 34.4 مليار دولار سنة 2020 أي بانخفاض يقدر بـ18%بسب تدابير الاحتراز والعزل، أما بالنسبة للواردات التي شهدت الانخفاض فتمثلت في التجهيزات الزراعية بنسبة 55%، الطاقة وزيوت التشحيم بنسبة 36.27%، سلع التجهيزات الصناعية 30.64%، المنتجات نصف المصنعة والسلع الاستهلاكية غير الغذائية.
3. **الميزان التجاري**: توسع العجز في الميزان التجاري سنة 2020 ليبلغ 10.6 مليار دولار بعدما كان يقدر بـ 6.7 مليار دولار خلال سنة 2019 والعائد إلى ما خلفه الركود الاقتصادي نتيجة للتدابير الاحترازية المتخذة، مما أدى إلى انخفاض أسعار المحروقات وبالتالي تراجع من كل الصادرات والواردات، وهذا ما أكده تراجع معدل التغطية من 85% سنة 2019 إلى 69.19% سنة2020.
4. **التوزيع الجغرافي**: ظلت دول الاتحاد الأوروبي ككل تشكل الشريك التجاري الرئيسي للجزائر على الرغم من التراجع الطفيف المسجل، حيث ما تمثل نسبته 48.45% من الواردات، أما فيما يتعلق بالصادرات مع هذه

الدول، فهي تمثل 56.76% سنة 2020 بالمقارنة مع سنة 2019، وقد سجلت الواردات من دول أوروبا تراجعا بنسبة 17.70% وينطبق الأمر نفسه على صادرات الجزائر، وتأتي الدول الآسيوية في المرتبة الثانية، حيث تشكل ما نسبته 32.73% من الواردات من الجزائر و 28.7% من الصادرات إلى هذه البلدان، وهذا على عكس سنة 2019 أين سجلت الصادرات إلى هذه المجموعة انخفاضا ملحوظا من 9.2 مليار دولار إلى 6.8 مليار دولار، كما سجلت واردات الجزائر من هذه الدو ل انخفاضا ملحوظا بنسبة 23.5% من 14.7 مليار دولار إلى 11.3 مليار دولار أمريكي، لا تزال الصين المورد الرئيسي للجزائر على الرغم من التراجع الحاد للواردات منها في عام 2020 إلى 24.5%، وتبقى المبادلات التجارية بين الجزائر والمناطق الجغرافية الأخرى أمريكا وأفريقيا بنسب ضئيلة وقد انخفضت قيمتها الإجمالية بنسبة 24.11% مقارنة بسنة 2019 وعلى العموم انخفضت القيمة الاجمالية للتبادلات التجارية مع دول أمريكا بنسبة 27.67% مقارنة بسنة 2019مع تراجع طفيف في قيمة المبادلات التجارية مع الدول الأفريقية بنسبة 13 % مقارنة بسنة 2019 ما أي ، يعادل انخفاضا قيمته 456.26 مليون دولار أمريكي[1].

[1]- تواتي دودية وأحمد بودغدغ، **مرجع سبق ذكره**، ص 179.

المبحث الثالث: سعر الصرف والتجارة الخارجية خلال الفترة (2000 -2020).

رغبة منا في توضيح أثر تقلبات أسعار الصرف على التجارة الخارجية، قمنا بإجراء دراسة على كل من الواردات والصادرات الجزائرية، وأهم الجوانب المتعلقة بهما وربطهما بسعر الصرف في الجزائر، وذلك خلال فترة الدراسة والتي تمتد بين (2000-2022).

المطلب الأول: سعر الصرف الرسمي في الجزائر من سنة 2000 إلى 2020.

من خلال الجدول الآتي يتم عرض قيم سعر الصرف الرسمي المقابل للسنوات 2000 إلى 2020.

جدول رقم (02-07): سعر الصرف الرسمي من سنة 2000 إلى 2020

السنوات	سعر الصرف الرسمي (وحدات العملة المحلية لكل دولار أمريكي، متوسط الفترة)
2000	**75,2597917**
2001	**77,2150208**
2002	**79,6819**
2003	**77,394975**
2004	**72,06065**
2005	**73,2763083**
2006	**72,6466167**
2007	**69,2924**
2008	**64,5828**
2009	**72,6474167**
2010	**74,3859833**
2011	**72,9378833**
2012	**77,5359667**
2013	**79,3684**
2014	**80,5790167**

2015	**100,691433**
2016	**109,443067**
2017	**110,973017**
2018	**116,593792**
2019	**119,353558**
2020	**126,7768**

المصدر: من إعداد الطالب

الشكل رقم (02-04): سعر الصرف الرسمي من سنة 2000 إلى سنة 2020

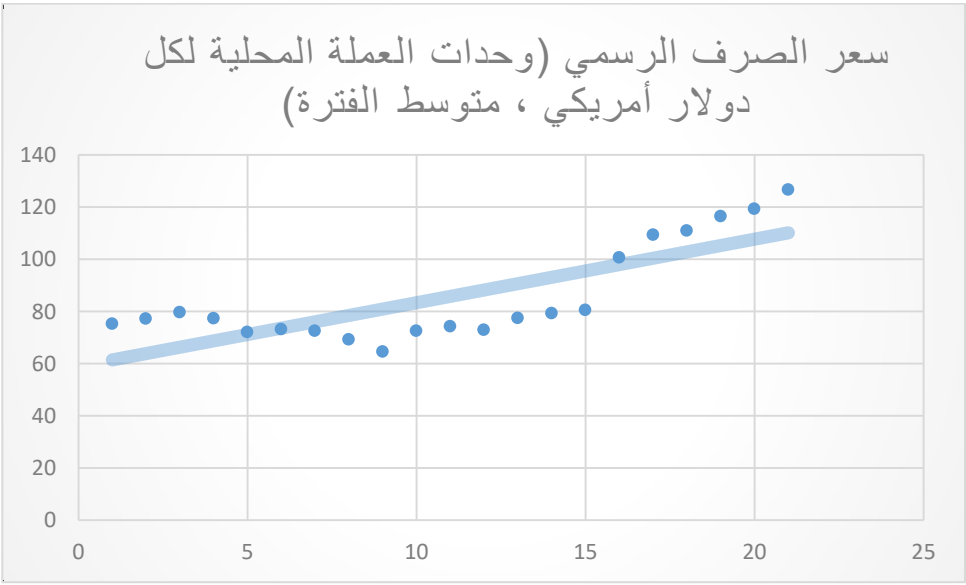

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Excel.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ تباين وتذبذب وتقلب في قيمة سعر الصرف الرسمي بين الارتفاع والانخفاض لترتفع في الأخير خاصة خلال (2015-2020)، ذلك لأن تغير سعر الصرف يؤثر بمتغيرات اقتصادية كثيرة ويتأثر بأسعار الأجنبية وغيرها، ويتحدد سعر الصرف في سوق الصرف الأجنبي بتلاقي قوى العرض والطلب من الصرف الأجنبي والميزان التجاري....

المطلب الثاني: سعر الصرف والتجارة الخارجية في الجزائر من سنة 2000 إلى 2020.

رغبة منا في ربط العلاقة بين سعر الصرف والتجارة الخارجية سنتطرق في هذا المطلب إلى قيم الصادرات والواردات الجزائرية.

أولا: الصادرات في الجزائر من سنة 2000 إلى 2020.

الجدول رقم (02-08): الصادرات في الجزائر من سنة 2000 إلى 2020.

السنوات	صادرات السلع والخدمات (وحدات العملة المحلية الحالية)
2000	1,73475E+12
2001	1,5509E+12
2002	1,60579E+12
2003	2,00895E+12
2004	2,46292E+12
2005	3,56965E+12
2006	4,14971E+12
2007	4,40223E+12
2008	5,29803E+12
2009	3,52586E+12
2010	4,6101E+12
2011	5,65862E+12
2012	5,97981E+12
2013	5,52876E+12
2014	5,2526E+12
2015	3,87263E+12
2016	3,65574E+12
2017	4,2721E+12
2018	5,274E+12

2019	4,6565E+12
2020	3,3093E+12

المصدر: من إعداد الطالب

الشكل رقم (02-05): الصادرات من 2000 إلى سنة 2020.

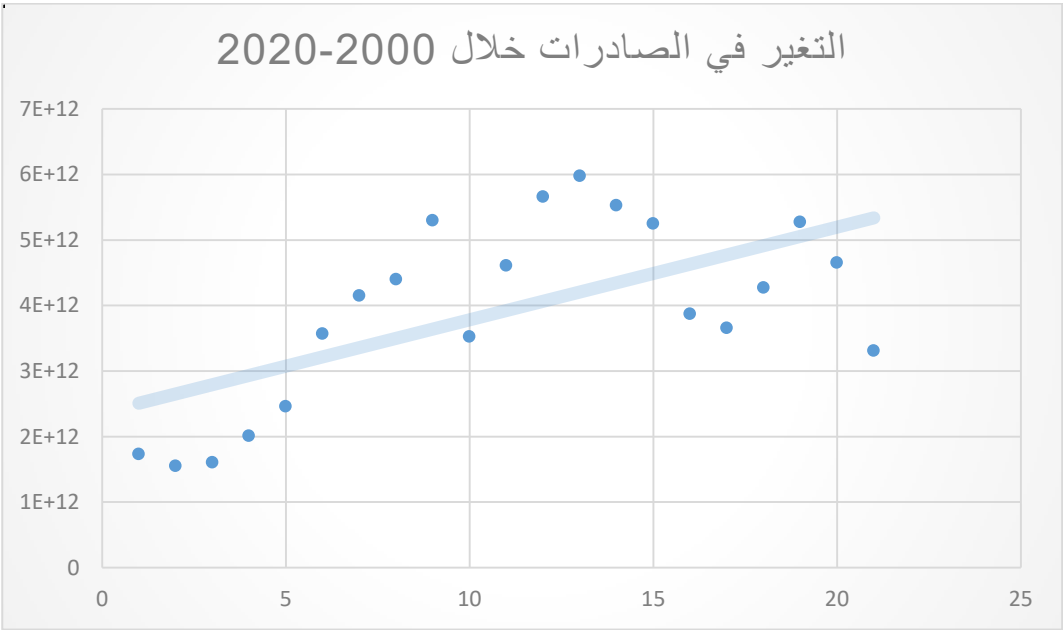

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Excel.

نلاحظ من الشكل أعلاه أن الجزائر عرفت تقلبات وتباين قيمة الصادرات وكان الانخفاض خاصة خلال السنوات الأخيرة وبالخصوص سنة 2020 مع تفشي فيروس كورنا في الجزائر والعالم، وذلك راجع إلى العديد من الأسباب التي تتمثل في تقلبات سعر الصرف الإسمي، مرونة العرض والطلب عليها، حجم الإنتاج....

ثانيا: الصادرات والواردات في الجزائر من سنة 2000 إلى 2020.

الجدول رقم (02-09): الواردات في الجزائر من سنة 2000 إلى 2020.

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الواردات	2.10	2.60	4.20	4.00	3.60	3.20	3.40	2.60	2.80

السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الواردات	4.00	4.40	5.20	4.70	6.30	4.50	5.00	5.50	10.20
السنة	2018	2019	2020						
الواردات	10.60	10.60	10.60						

المصدر: من إعداد الطالب

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الجزائر عرفت تقلبات وتباين في قيمة الواردات وكان الارتفاع خاصة خلال السنوات الأخيرة وبالخصوص خلال الفترة 2018-2020.

ثالثا سعر الصرف الرسمي والصادرات من سنة 2000 إلى 2020.

الجدول رقم (02-10): سعر الصرف الرسمي والصادرات من سنة 2000 إلى 2020.

السنوات	صادرات السلع والخدمات (وحدات العملة المحلية الحالية)	سعر الصرف الرسمي (وحدات العملة المحلية لكل دولار أمريكي، متوسط الفترة)
2000	1,73475E+12	75,2597917
2001	1,5509E+12	77,2150208
2002	1,60579E+12	79,6819
2003	2,00895E+12	77,394975
2004	2,46292E+12	72,06065
2005	3,56965E+12	73,2763083
2006	4,14971E+12	72,6466167
2007	4,40223E+12	69,2924
2008	5,29803E+12	64,5828
2009	3,52586E+12	72,6474167
2010	4,6101E+12	74,3859833

2011	5,65862E+12	72,9378833
2012	5,97981E+12	77,5359667
2013	5,52876E+12	79,3684
2014	5,2526E+12	80,5790167
2015	3,87263E+12	100,691433
2016	3,65574E+12	109,443067
2017	4,2721E+12	110,973017
2018	5,274E+12	116,593792
2019	4,6565E+12	119,353558
2020	3,3093E+12	126,7768

المصدر: من إعداد الطالب

نلاحظ من الجدول السابق تذبذب في سعر الصرف والصادرات خلال (2000-2020)، حيث عرفت قيمة سعر الصرف ارتفاع ضئيل خلال (2000-2002) مقارنة بالصادرات التي عرفت انخفاض خلال (2000-2001) لتعود هذه الأخيرة الارتفاع خلال (2002-2008)، وتنخفض قيمة سعر الصرف الرسمي سنتي (2003-2004)، وعرفت تذبذب خلال (2005-2013) بين الارتفاع والانخفاض، لتعود في الأخير إلى الارتفاع إلى 2020. أما قيمة الصادرات فشهدت كذلك تذبذب خلال (2009-2019) لتعود في سنة 2020 لتسجل قيمة منخفضة.

الشكل رقم (02-06): تغيرات سعر الصرف الرسمي والصادرات في الجزائر خلال (2000-2020).

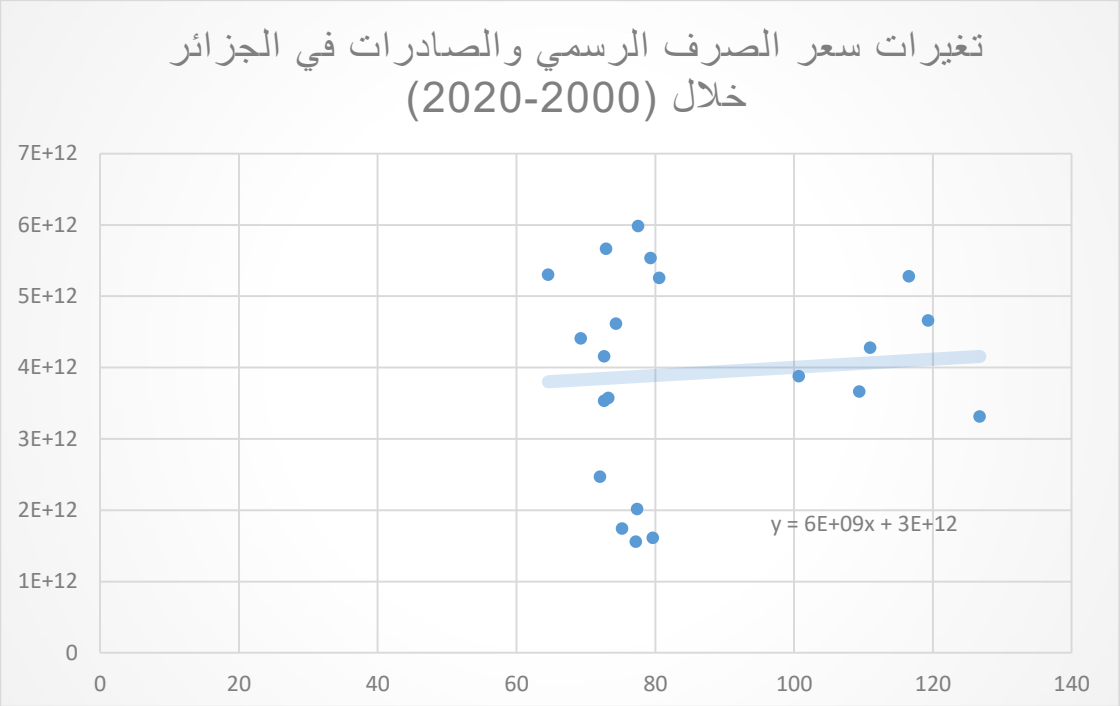

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Excel.

من خلال الجدول السابق وبعد تجسيده في منحنى بياني، نلاحظ أن هناك تأثير واضح لتقلبات سعر الصرف الرسمي على الصادرات في الجزائر حيث:

كلما ارتفعت قيمة سعر الصرف الرسمي تنخفض قيمة الصادرات في الجزائر والعكس لأن عملية تخفيض قيمة العملة الجزائرية يزيد في الطلب العالمي على صادراتها أكبر من في حالة التخفيض.

من خلال ما سبق نستنتج معادلة النموذج التالية:

$$exp = 20 + 0.2\ s$$

التفسير:

نلاحظ أنه كلما انخفضت العملة بـ 1% فإن الصادرات سوف تنخفض بـ 0.2%.

ومنه نستنتج أن تغيرات سعر الصرف تؤثر على الصادرات تأثيرا عكسيا، أي كلما انخفض سعر الصرف تزداد قيمة الصادرات والعكس في حالة ارتفاع سعر الصرف، فتنخفض الصادرات.

✓ **تأثير تقلبات سعر الصرف على الصادرات:**

إن زيادة تقلبات سعر الصرف تؤدي إلى زيادة المخاطر التي تواجه المصدرين والمستوردين، فهي توحي ببيئة غير مواتية للسياسات الاقتصادية للدولة، وبهذا تخفض حجم التجارة الخارجية، يمكن أن يكون سلبي أو إيجابي، وهذا بتتبع باقي المتغيرات المؤثرة في حجم التجارة الخارجية واتجاهاتها فضلا عن سلوك المستوردين والمصدرين واختلاف هيكل الإنتاج، فالدول التي تتمتع بهيكل إنتاج وتجارة متنوعين تعد أكثر قدرة على الإستجابة للتقلبات، والعكس. ويتحدد سعر الصرف في سوق الصرف الأجنبي بتلاقي قوى العرض والطلب من الصرف الأجنبي والميزان التجاري يعكس لنا قوى سوق الصرف الأجنبي، يسهم التقلب في إحداث تغيرات في أسعار السلع المحلية بالنسبة لأسعار الدول الأجنبية قد تؤدي إلى التأثير على الصادرات حسب درجة مرونة الطلب السعرية عليها، يقصد بتقلب سعر الصرف تخفيض قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملات الأجنبية أو رفعها[1].

ففي حالة تخفيض قيمة العملة المحلية يكون التأثير من خلال انخفاض أسعار السلع المحلية مقارنة بالأسعار الأجنبية وارتفاعها داخليا لارتفاع أسعار المواد الأولية المستوردة اللازمة للإنتاج المحلي يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وبالتالي ارتفاع الأسعار، ارتفاع أسعار الواردات على بعض السلع الاستهلاكية، يؤدي ارتفاع أسعارها إلى ارتفاع نفقات المعيشة، ونتيجة توقع المستهلكين ارتفاع أسعار السلع في المستقبل بعد تخفي قيمة العملة سوف يجعلهم يقبلون على شراء السلع الاستهلاكية قبل حدوث الارتفاع المتوقع في الأسعار، ما يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب على هذه السلع والذي يترتب عنها للزيادة الفعلية في الأسعار[2].

[1]- سلمى دوحة، **مرجع سبق ذكرهر**، ص ص 128 129.

[2]- سمير بن عبد العزيز وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص 123.

المطلب الثالث: آليات معالجة تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على الصادرات

يمكن معالجة تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على الصادرات من خلال انتهاج آليات، نذكر منها:

صياغة سياسة تصديرية جديدة: إن الطلب العالمي على صادرات دولة ما يجب أن يتمتع بقدر كاف من المرونة، لكي يرافق عملية تخفيض قيمة العملة زيادة في الطلب العالمي على صادرات هذا البلد نسبة أكبر من نسبة التخفيض[1]. بما أن التدخل في سوق الصرف من قبل البنك المركزي قد تكون سياسة ناجحة في الأجل القصير، فإن الأجل الطويل يقتضي صياغة سياسات اقتصادية تعمل على زيادة الصادرات خارج قطاع المحروقات، مستفيدة من تنافسية السعر بسبب انخفاض قيمة الدينار. وزيادة القدرة على التصدير ستعمل على توفير معروض إضافي من النقد الأجنبي من شأنه دعم قيمة الدينار مستقبلا، وهذا طبعا إذا افترضنا أن المصدريين سيحولون مداخيلهم من التصدير إلى العملة الوطنية[2]. ومن أسباب تخفي قيمة العملة مواجهة أسعار الصرف المغالى فيها، والتي نتجت عن التدهور في معدلات التبادل التجاري الدولي، ومواجهة المشاكل المتعلقة بميزان المدفوعات، الحيلولة دون ارتفاع سعر الصرف الحقيقي، لتحقق تصحيح المستوى الشامل للأسعار، ومن شأن الزيادة في مستوى الأسعار أن التخفيض فعلا من القيمة الحقيقية للثروات التي تدور خارج القطاع البنكي والمساعدة على المحافظة على القدرة التنافسية لمنتجي السلع الوطنية، وتوسيع أسواق الصادرات، وبالتالي إمكانية الزيادة في النمو الاقتصادي الوطني، وهو رد فعل للاختلالات الأساسية المرتبطة بتمديد عدد كبير من الأهداف لإدارة سعر الصرف، حيث اعتبرت الجزائر هذا الإجراء عنصرا أساسيا لتحسين فعالية نظام الصرف الأجنبي[3].

---

[1]- صراح بن لحرش، **تشجيع الصادرات خارج المحروقات دراسة حالة**، رسالة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، أم البواقي، 2013/2012، ص 184.

[2]- شريف بودري، **جدوى سياسة تخفيض الدينار الجزائري لمواجهة تداعيات الصدمة النفطية**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس عشر، د.س، ص ص 147-148.

[3]- دلال بن سمينة وعائشة خليف، **تطور قيمة الدينار الجزائري في ظل الإصلاحات الاقتصادية وأثرها على بعض المتغيرات الاقتصادية**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الاقتصادي 33(02)، ص 31.

خلاصة الفصل:

لقد تطرقنا من خلال هذا الفصل إلى دراسة أثر تقلبات سعر صرف على التجارة الخارجية خلال فترة معينة، حيث أننا قد تطرقنا إلى عدة جوانب متعلقة بالتجارة الجزائرية والتي توضح أنها تتميز بالتركيز السلعي بالنسبة للصادرات، كون قطاع الصادرات يعتمد بشكل كبير على قطاع المحروقات، أما فيما يخص الواردات فتتميز بتركيزها المكاني، إذ أن أكثر من ثلثي واردات الجزائر يعد مصدرها الاتحاد الأوروبي حيث أن ، وذلك يعود إلى أن معظم الدول الصناعية متمركزة بها ويمكن إرجاع ذلك إلى ثلاث أسباب والمتمثلة في أنها تضم أهم الدول الصناعية الكبرى، والموقع الجغرافي غير البعيد، إضافة إلى ارتباط الجزائر الوثيق والتاريخي بقارة أوروبا.

خاتمة

خاتمـــــة

ضمن مجال العلاقات الاقتصادية تواجه الجزائر مشكلة تتبين من خلال أن نسبة مرتفعة من إيرادات الصادرات مقومة بالدولار الأمريكي وغالبية الواردات الجزائرية من منطقة الأورو مما جعل الجزائر تواجه الفرقا بين العملتين خاصة في حال انخفاض الدولار أمام الأورو.

يعد سعر الصرف أداة للربط بين كلا من قيمة السلع والخدمات في السوق المحلية، بما يناظرها في السوق الأجنبية، ويتم هذا من خلال عمليتي التصدير والاستيراد بين مختلف الدول وذلك بمختلف العملات، فاستيراد السلع من الخارج يؤدي إلى زيادة الطلب على العملة الأجنبية على مستوى السوق الوطني، ما يزيد من عرض العملة الوطنية في الأسواق العالمية، بينما تزيد الصادرات من الطلب الأجنبي على العملة الوطنية، وتزيد من عرض العملات الأجنبية في السوق الوطني، ومنه فإن الصادرات تؤدي إلى الرفع من قيمة العملة المحلية في السوق الأجنبية، إضافة إلى أن الواردات تتسبب في الرفع من قيمة العملة الأجنبية في السوق المحلية، وعليه يتوجب على الجزائر أن تعمل على زيادة طاقتها الإنتاجية في اقتصادها الوطني على مستوى كل القطاعات وعدم الاعتماد على قطاع المحروقات.

من خلال دراستنا توصلنا إلى جملة من النتائج والتي يمكن توضيحها كالآتي:

- ✓ يحظى سعر الصرف بثلاث وظائف أساسية تتمثل في الوظيفة القياسية، الوظيفة التطويرية والوظيفة التوزيعية.
- ✓ إن تغيرات سعر الصرف تأخذ أشكال عديدة ولجميعها علاقة مباشرة بتوازن ميزان المدفوعات والميزان التجاري لأن تغيرات سعر الصرف تؤثر مباشرة على المعاملات التجارية مع العالم.
- ✓ تعتبر التجارة الخارجية من أفضل القطاعات الحيوية في أي اقتصاد كان.
- ✓ تتجلى أهمية التجارة الخارجية من خلال جلب العملة الصعبة وبالتالي تسوية ميزان المدفوعات عن طريق تصريف الفائض من الإنتاج المحلي.
- ✓ تتداخل في التجارة الخارجية أطراف مباشرة وأطراف غير مباشرة
- ✓ تعتمد السياسة التجارية على أدوات سعرية وأخرى كمية.
- ✓ إن العلاقة ما بين تذبذبات سعر الصرف والتجارة الدولية ترتكز أساسا على سلوك المصدرين والمستوردين داخل بيئة اقتصادية تتميز بعدم الاستقرار وغياب اليقين بشأن قيمة العملات الأجنبية.
- ✓ يعد سعر الصرف من أحد أهم أدوات السياسة الاقتصادية، كونه آلية فعالة لحماية الاقتصاد المحلي للبلاد.

- ✓ شهد تطور نظام الصرف الجزائري العديد من المراحل المتتابعة.
- ✓ الاقتصاد الجزائري لا يزال اقتصادا يعتمد على الريع البترولي لتغطية الواردات المتزايدة سنويا.
- ✓ الاتحاد الأوروبي هو أهم تزايد تجاري للجزائر، سواء من الصادرات أو الواردات.
- ✓ يمكن معالجة تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على الصادرات من خلال انتهاج آلية صياغة سياسة تصديرية جديدة.
- ✓ إن زيادة تقلبات سعر الصرف تؤدي إلى زيادة المخاطر التي تواجه المصدرين والمستوردين، فهي توحي ببيئة غير مواتية للسياسات الاقتصادية للدولة، وبهذا تخفض حجم التجارة الخارجية.
- ✓ هناك تأثير واضح لتقلبات سعر الصرف الرسمي على الصادرات في الجزائر حيث أنه كلما ارتفعت قيمة سعر الصرف الرسمي تنخفض قيمة الصادرات في الجزائر والعكس لأن عملية تخفيض قيمة العملة الجزائرية يزيد في الطلب العالمي على صادراتها أكبر من في حالة التخفيض.
- ✓ عرفت الجزائر تذبذبا في سعر الصرف والصادرات خلال (2000-2020).
- ✓ عرفت الجزائر تقلبات وتباين قيمة الصادرات وكان الانخفاض خاصة خلال السنوات الأخيرة وبالخصوص سنة 2020 مع تفشي فيروس كورنا في الجزائر والعالم.
- ✓ تأثرت التجارة الخارجية للجزائر بجائحة كوفيد 19 بشكل كبير.
- ✓ سعر الصرف يؤثر بمتغيرات اقتصادية كثيرة ويتأثر بأسعار الأجنبية وغيرها، ويتحدد سعر الصرف في سوق الصرف الأجنبي بتلاقي قوى العرض والطلب من الصرف الأجنبي والميزان التجاري....

وفي ظل ما توصلنا إليه من نتائج، يمكننا تقديم بعض **التوصيات** كالتالي:

- ✓ يجب على الجزائر العمل على تنويع الصادرات الجزائرية والسعي لترقيتها وذلك خارج إطار الصادرات النفطية.
- ✓ ضرورة الاهتمام بالمصادر العديدة للطاقات البديلة من أجل الوصول لتحقيق التنمية المستدامة.
- ✓ ضرورة الانتباه لتقلبات أسعار صرف العملة من أجل القيام بالتدخل بالطريقة المناسبة.
- ✓ توجب إتباع سياسة مالية مناسبة من أجل ضمان استقرار سعر الصرف.

- ✓ اكتساب القدرة على التحكم في المستوى العام للأسعار باعتباره العامل الأساسي والأكثر تأثيرا على أسعار الصرف.

قائمة المراجع

قائمـــة المراجع

أولا: الكتب

1. مروان عبد المالك ذنون، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، الطبعة الأولى، شركة الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2020.

ثانيا: المذكرات

2. بديع حبيب راقي، **دور سعر الصرف في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في سورية**، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، قسم الاقتصاد، دمشق، 2015/2014.

3. خديجة تواتي، **تحليل العوامل المفسرة لسعر الصرف دراسة حالة سعر صرف الدينار الجزائري**، رسالة ماجستير، جامعة عبد الحميد بن باديس –مستغانم–، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مستغانم، 2014/2013.

4. سلمى دوحة، **أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها "دراسة حالة الجزائر"**، أطروحة دكتوراه في التعلوم التجارية، جامعة مُحَمَّد خيضر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بسكرة، 2015/2014.

5. عبد العزيز برنه، **تقلبات أسعار الصرف وانعكاساتها على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1999–2014**، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، ورقلة، 2016/2015.

6. عبد الوهاب زنقيلة، **أثر تغيرات سعر الصرف على الحساب الجاري –دراسة حالة الجزائر للفترة (1990–2014)**، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، ورقلة، 2016/2015.

7. نورة بوكونة، **تمويل التجارة الخارجية في الجزائر**، رسالة ماجيستير، جامعة الجزائر 03، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2012/2011.

8. نوفل بعلول، **أثر نظام سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري –دراسة مقارنة مع مجموعة من الدول العربية–**، أطروحة دكتوراه، جامعة العربي بن مهيدي –أم البواقي–، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، أم البواقي، 2018/2017.

9. وليد عابي، **حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة –دراسة حالة الجزائر–**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس –سطيف 01–، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سطيف، 2019/2018.

ثالثا: المجلات

10. الهادي رحومة خليفة خلف الله وحسن عبد الهادي أحمد الشيباني، **مناطق التجارة الحرة كآلية لتحرير التجارة الخارجية: دراسة عن المنطقة الحرة مصراتة في ليبيا**، مجلة المعرفة، المجلد 5، العدد خاص، 2020.

11. أنيسة بركان، **دور السياسة التجارية في تعزيز التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات في الجزائر**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، المجلد 13، العدد 01، 2022.

12. تواتي دونية وأحمد بودغدغ، **تطور التجارة الخارجية والسياسة التجارية في الجزائر في ظل تداعيات جائحة كوفيد –19**، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 06، العدد 02، 2022

13. جمال مساعدية، شريف عياط، **العوامل المؤثرة في سعر الصرف في ظل نظام التعويم "دراسة بيانية"**، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 10، العدد 02، 2019.

14. حبيب الرحمان غانس وأحميدة عبيدة، **التجارة الخارجية ودورها الفعال في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر**، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، المجل 08، العدد 03، 2023.

15. حسين علي الزيود وشريفة بو الشعور، **تقدير أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر 2000–2009**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 06، العدد 08، 2010.

16. دلال بن سمينة وعائشة خليف، **تطور قيمة الدينار الجزائري في ظل الإصلاحات الاقتصادية وأثرها على بعض المتغيرات الاقتصادية**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الاقتصادي 33(02).

17.رابع شويعل ومروان بوجريدة، **أثر تقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية دراسة حالة الجزائر (2005–2016)**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة مُحَّد الصديق بن يحيى، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جيجل، 2018/2017.

18.رشيد حفصي، **أثر أسعار النفط وأسعار الصرف على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطأة (ARDL) خلال الفترة (1980–2018)**، المجلة الإنسانية والاجتماعية، المجلد 08، العدد 02، 2022.

19.رشيدة جيدل، **محددات توازن الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 2000–2019**، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد 06، العدد 01، 2021.

20.سماعين جوامع وصليحة جعفر، **أهمية أدوات سياسة التجارة الخارجية في تعزيز الشراكة والتدويل حالة بعض الشركات الجزائرية**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 06، العدد 02، 2021.

21.سمير بن عبد العزيز، **أثر تقلبات أسعار الصرف على التجارة الخارجية الجزائرية دراسة تحليلية للفترة 2001–2016**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 04، العدد 03، 2018.

22.سمير شرقوق ووهيبة قحام، **نظام سعر الصرف والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980–2014**، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 04، العدد 06، 2016.

23.شريف بودري، **جدوى سياسية تخفيض الدينار الجزائري لمواجهة تداعيات الصدمة النفطية**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس عشر، د.س.

24.شوقي طارق، **أثر تغيرات أسعار الصرف على القوائم المالية، شهادة ماجيستير، جامعة الحاج لخضر–باتنة–**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، محاسبة، باتنة، 2009.

25.صالح أحمد على جامع، **أثر سعر الصرف على التجارة الخارجية في السودان للفترة من 1990–2018**، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 07، العدد 02، 2020.

26.صراح بن لحرش، **تشجيع الصادرات خارج المحروقات دراسة حالة**، رسالة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، أم البواقي، 2013/2012.

27.عائشة بلحرش، **سعر الصرف الحقيقي التوازني–حالة الدينار الجزائري**، مجلة les cahiers du mecas، المجلد 07، العدد 01، 2011.

28.عبد الجليل هداجي ومُحَّد بن سعيد، **تطور نظام سعر صرف الدينار الجزائري**، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 03، العدد 03، 2015.

عبد الرحمان الجيلاني، **أنظمة سعر الصرف وعلاقتها بالتعويم**، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 04، العدد 03، 2015.

29.عديلة مريمت وأمال بن ناصر، **تأثير تغيرات معدلات التضخم على سعر الصرف في اقتصاد مصدر للمحروقات دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة (2002–2016)**، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، المجلد 05، العدد 01، 2020، ص ص 34/33.

30.عياش درار وآخرون، **تطور التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 2000–2011**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، المجلد 02، العدد 02، 2013.

31.فاطمة قسول، **تطور نظرية تحديد سعر الصرف الحقيقي على المدى الطويل والمتوسط والقصير**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، العدد الثامن، السنة الثامنة، 2017.

32.فايزة بولعجين وصورية عاشوري، **أثر الجودة المؤسسية على انفتاح التجارة الخارجية في دول شمال إفريقيا للفترة 2003–2022**، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، المجلد 11، العدد 02، 2022.

33.فتيحة مختاري، **أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وآليات علاجها**، مجلة العلوم الادارية والمالية، المجلد 02، العدد 01، جوان 2018.

34.لحسن دردوري، لخضر لقليطي، **سياسة سعر الصرف في الجزائر**، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، العدد 01، 2017.

35.ليندة بلقاسم، **أثر تقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية حالة الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1998–2010)**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 04، العدد 01، 2010.

36.مبارك الكوط وآخرون، **أثر تقلب سعر صرف الدينار الجزائري على التجارة الخارجية للفترة 2000 إلى 2020**، مجلة دراسات اجتماعية، المجلد 06، العدد 01، 2022.

37.محجوب قصي ومُحَّد صالح بابا، **العلاقة ما بين معدل التضخم والتغيرات في سعر الصرف والميزان التجاري في السودان للفترة 1999–2017**، مجلة أبحاث كمية ونوعية في العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 03، العدد 02، 2021.

38.منصف بوكليخة وآخرون، ت**حليل العلاقة الاقتصادية بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة من 1982 إلى 2020**، دفاتر mecas، المجلد 18، العدد 02، 2022.

39.مديحة بن زكري بن علو ونصيرة شيبان، **دور إعادة تأطير وإصلاح قطاع التجارة الخارجية في تنمية الاقتصاد الوطني الجزائري (التجارة الخارجية من التقييد إلى التحرير)**، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد 04، العدد 03، 2019.

40.موسى بوشنب، **أثر تقلبات سعر الصرف على أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (2000–2020)**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 07، العدد 02، 2022.

41.نبيل بن مرزوق وزكريا جرفي، **استخدام الترددات الزمنية المختلفة MIDAS في دراسة أثر سعر الصرف على احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر خلال الفترة 2010–2020**، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، المجلد 07، العدد 02، 2022.

42.وفاء بومدين، **أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري دراسة قياسية 1990–2017**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 06، العدد 08، ديسمبر 2019.

43.يحي مناصري وعلي مكيد، **دراسة تحليلية لواقع التجارة الخارجية في ظل التوجهات الحديثة للتجارة الدولية**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 06، العدد 01، 2020.

رابعا: المواقع الالكترونية

44. الشيماء أمين على الحديدي وآخرون، **أثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري في الفترة (1985–2015) – دراسة حالة مصر**، متاح على الموقع الالكتروني: https://democraticac.de/، تاريخ النشر: 2017/06/18، تاريخ الاطلاع: 2023/04/15، 16:51.

خامسا: المحاضرات

45.أسماء فيحان المورقي العتيبي ونشوى مصطفى علي مُحَمَّد، **أثر الأجور على سعر الصرف الإسمي**، الدروس المستفادة من التطبيق على الاقتصاد المصري خلال الفترة 1990–2015.